

[illegible]

ووجه تخصيص النجاسة بالارواح ان تقدير الاطوار وان كان محتمل في جميع الاعمال المحممة
 الموصلة بقصد الامانة المستندة الى حقيقة المستدعية لتقليل الارزاق لكونه مكررا ولا يصح له تكرار
 التكرار بل لا يتحمل الا بالنبذة وليس فيها شئ من الاسباب الموجبة للنجاسة لئلا يؤول
 اليها الاسباب العلوية والذاتية مثل قوله تعالى فاني قوتون فيها الموت الا الموت
 الاول والمقصود من سبب موجب لنجاسة هذه الكيفية ان يفي ذلك على الإطلاق واشتد
 امره فيكون موجبا لثبوت النجاسة بان لا يسقط فيها ما يرفع ما قبله بل لا يرد عليه فيها شئ
 السبب فهو والتبع وان اريد ان لا يثبت فيها موجب ثبوت النجاسة ففقدت انما يتاخر
 فانه غير محال لحدوث حصول سبب النجاسة اي لتفصيل احوالها سبب النجاسة والمعلق بسبب
 على اثره او غير ذلك لا يتحقق بالضرورة بل لا بد من كلام كون الاسم والاعمال ذاتية
 خرج اسم المكان والزمان والحوادث فانه يدل على تعيين الذات بالذات باعتبار ما قال
 فان فذلك مقام مقامه مكان فيه القيام لا شئ مازدات فاضه القيام كجودت الصفات
 معنى قائم شئ مازدات مالا القيام قيل لم يفيد نياتيه ولا يهمل كما يفيد في مادل على الذات
 ذات بمقتضى غاية الابهام باعتبار من حين لا يكون لم يفيد في لم يخرج اسم الزمان والمكان
 والاسماء في التعريف بخلاف توصيفها بما يخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور
 ذات على ذات وبعض لكن لم يترك على بعض منه تلك الذات ليس على ما ينبغي ان يقال
 السيد السند قدس سره في تعريف الصفات مادل على ذات باعتبار من هو المقصود من مقتضى باسم
 المكان كازم لبعض وان هو اسم بالذات في تعريف الصفات كاسماء الكليات من صفات ذات
 اي بتعيينها بالاسماء وقد مر من ان ذلك يقال في تعريف الصفات مادل على ذات بمقتضى باسم
 لا يخرج اسم المكان في التعريف لانه على ذات مقتضى باعتبار ما يند الكلامه وكذا ما قيل في
 بقية الابهام مادل على ذات منتهى وتعيين بعض صفاتها يخرج اسم الزمان والمكان
 انما لا يخرج مثلا مكان فيه الغيوب لا مكان لا يخرج ليس شئ وبالجملة الذات في الصفات
 بمقتضى تعيينها لا شئ مادل في اسم المكان بها تعيين نوعي فكيف يتصور عدم وجوده
 من غير قيد الابهام فكيف يستدعي وجوده الى بعض صفاتها وبل هذا لا يخرج في الخارج فان قلت
 كل من القيد في خروج الاسم المكان ما خلا من مقتضى في احد ما فائدة ذكر ذلك فقلنا

[illegible]

لم يكن له دخل في كون الاسم وصفاً فكذا ليس الكلام في اى صفة كانت بل في صفة
 سبب كون الاسم وصفاً وان اراد به جعل الاسم وصفاً فهو في غير المنع واليتم المعنى بالصفة صفة
 يكون ملاحظة الذات تبعاً للاختصاص على ما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها وذكرها فيها
 الى ان ذات بيت لك علم ان معناه اى معنى الراجح المذكورة في المثال المذكور على هذا
 فلا دلي ان يقال موصوفة بالاربعية بدلالة قوله من تبت فوقه كما لا يخفى موصوفة الاولى
 كما قيل موصوفة بمعنى ان كانت هذه الصفات بالاربعية لان الوصف العارض ليس بهذا
 المثال لا ان كانت له الصفات الاول عليه بقوله موصوفة او ان النسبة موصوفة في نفس الامر
 بالاربعية لا ان كانت موصوفة احدها مع ان فيه ايهام خلاف المقصود وهو ان الحكم وصفين بالاربعية
 اى بكونهم اربعا وشتها لطابق الوصف على ما يحكم به المعنى من ان لا يوصف سواك
 وصفه صفة لا يوصف الا بكونه بل العصبان فيكون كونهما بالكلية وصف والثابت بهما
 الثابت بهما الوصف العارض لا يوصف احدهما على ما قيل فتدبر ومعنى العلية اى غلبة
 الاسمية اختصاص بعض افراد الكائناتى غلبة الاسمية عند الحاجة ما ذكره كانه تعالى
 الوصفية في الوصف النهائية فهو ربات هذا المعنى كما قيل في قوله لا يخرج الاوصاف بالصفة من
 معنى الوصفية كيف يخرج من الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما هو من غير ذلك علم
 مطلق الوصف بل انما يخرج من الوصف العام فلا يخص القول بان عليه الاسمية
 مشروطة بما ذكره المعنى الوصفية عند بعض دون ذلك وان كان الكلام الصريح يقتضي عدم الترادف
 لعدم تعيد الجثة والتعبد بالصفة بل يجب ان ياول النظر كما ان راوية الشرح قدس سره
 العزيز بقوله الاول محبة سودا ذكره يقال معنى الغلبة عند بعض ما ذكره و معنى الغلبة مطلقاً
 ان يكون اللفظ في اصل الموضع عاماً في شياكم يصير كثرة الاستعمال في احد الشئ به بحيث
 لا يخرج ذلك الشئ الى غيره بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه كائين عباس فانه كان
 عاماً في كل واحد من بني العباس ثم صار أشهر في عبد الله فلهذا خرج لسال قرينة كلام
 سائر اخوانه وكون النعم في الشرا والبيت في الكعبة قوله في النعم عند الى قرينة من الوصف
 او غيره فهو معنى اسودم الرجال فلو كان المذكور ان الى ان الشراية

[illegible]

[illegible]

وجعلنا تنقية الفكر ليس الا بحول الخلق كالعدم وجعل الخلق هو الاصل والنطق
 ذكرنا من هذا ما غلب الاستحالة وشأنها في وجه ترك الحرف الذي ليس به التكرار والاعلام ان يكون
 الاستحالة ذكرنا ونوشنا في الحرف والتركيب العجيب عن الرعي ان كيف قال جيبا
 منع حرف الموت الذي ليس به ذكر ترك العلم بعد انفس الموت المعنوي بانفسنا من وقال الغنيان
 به منكر ترك العلم بعد انفس الموت المعنوي بانفسنا من وقال الغنيان سعي به اي بالموت المقدس
 كما في الزيادة في المعنوي بالما قبل المذكور ان شمله من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة
 ولا ينفع الشرحان الاخران في ذلك ولا يصلح جوابا لهم التمسك كما ينبغي نعم يصلح جوابا من شبهة النظر
 العقل في عدم الجواب عن الاول والثاني في اعتبارات بان نحو ان ردو حال وجعلوا في ذلك
 المعنوي وليس بالمركب كما عرفت ان العرض ان وجهه من قوله ان الحرف الرابع يعني مثلا
 اذا في خمس النغمات لم مقام الهمزة لا يفتق ذلك هو دليل قال الزمخشري في سورة الحرف المذكور
 في الزيادة على الثلاثة من معنى التكرار في كلامهم فوق الثلاثة وهو انهم قالوا بالجدل العقل ان
 جعل الحرف الرابع في مقام الهمزة مع الهمزة ليس على ما ذهبوا اليه ثم اتفق بان تخصيص
 الحرف الرابع في مقام الهمزة مع الهمزة ليس على ما ذهبوا اليه ثم اتفق بان تخصيص
 الرابع بالهمزة من غير حروف ميزان التغيير فان ما خذته الحرف الاولى في بيان التغيير الرابع
 لا يميز قسمها ما يقابل الهمزة في المعنوي كما ان الهمزة من غير حروف ميزان التغيير الرابع
 مقام حرف الهمزة ولا يميز اعتبار الحرف الخامس بذلك من التغيير في معنى
 على الموت وان كان السائب والهمزة من غير حروف الخامس لانهم جعلوا الهمزة في مقام
 الهمزة من غير حروف ميزان التغيير فان التغيير في الهمزة من غير حروف ميزان التغيير الرابع
 في مقام الهمزة من غير حروف ميزان التغيير فان التغيير في الهمزة من غير حروف ميزان التغيير الرابع
 لا يميز الهمزة في مقام الهمزة من غير حروف ميزان التغيير فان التغيير في الهمزة من غير حروف ميزان التغيير الرابع
 في مقام الهمزة من غير حروف ميزان التغيير فان التغيير في الهمزة من غير حروف ميزان التغيير الرابع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لها اصل حتى تعرض السنون من الزيادة في الحركة العكسية فبقيت تعرض من جهة
 بالاعتماد على السنون كما قال الرضي لم يرض السنون من جهة العلم ولا من جهة
 في روى لا شيء كافي جازر لانها لا تعرف بالسنون من جهة العلم ولا من جهة
 اختلف منه بالزيادة في الحركة العكسية التي هي من السنون من جهة العلم ولا من جهة
 بتقديم الاعمال على الحركة وقدرت منه في جهة العلم والقبائل بتقديم من جهة العلم
 والاعمال في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 السنون من جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 فرب بعضهم الجازر في الاعمال في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 من جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 عوض من جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 عند ليس على ما ينبغي وان لم يثبت في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 قوله وفي جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 وعين بن عرويه في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 والحمد لله الذي كان مطلقا في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 سلكه فاكس في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 قدس في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 المحكم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 من الويل في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 ثم انه لو كان في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 ووجه الاختلاف في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 عند المعتبر في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم

فهي حكمة افطنت على علمها انها مرتبة في الالف او ثمانية وعشرين هذا العلم وجه الاختلاف
فان كان على العلم ان علم انهما شيان فقد اصبحت واحدة لانها ما هو عين عند كل
مذهب وبعض ويرى عدم التقيد فلا دور ولا سوال قوله كانه كاشف الى الحكمة
لان كون نيابة المركب الذي تقوم الاشياء فيه حقا ما هو المتبادر منه وهو ان
بالفعل يخرج منه ما هو علمي وكونه انما المركب الذي كان الاشياء منه فانه قد كور
فيما بعد فبما ان نيابة الامور وان كان كذا كور في ما بعد فبما ان كذا كور
فيما بعد ان كذا كور في قوله لا على كذا كور قوله الالف والالف العدد وان
اشياء على ان العلم لا يشاء ان لا يكون ليا في العدد والاسباب وهو الالف
والنون والراية تان اشياء لان الشرط لا يتجدد بحيث يخرج ما ليس منه او قوله كذا
العلية لا يخرج ما كان على علم بين النون فيه راية فخرج ان من الحسن بغير
سائر الاسباب فان الشرط فيها تحفة فلا احتياج فيها الى تلك الالآت
فان قيل الشرط الاول ان لم يكن تحفة كذا في ثمانية تحفة او قوله في
تحفة ان يكون في علم من ثمانية ما فلا احتياج فيها الى العلم فكما احتجوا بها
هنا فها نسقم الالف في الشرط الاول قبل الوصول الى الثاني اما
كونها في ثمانية هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في تحفة قول النكاح
نحو كذا من احرف تحفة والزيادة ونحو فان تحفة والزيادة ما كذا
فلا احزاب تحفة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فنفهم ان
المال والزيادة السبعة الف في الثانية ولما قال البرجاني شي ان يكون
القول ثمانية لانه وانما اشترط العلية في الالف فانه كذا في العلية
لان السبعة فنفهم ان باسرها ولهم الكوفيين ان يكون من ثمانية
علم فان احوالهم ان الكوفيين باسرها ولهم الكوفيين ان يكون من ثمانية
فلا يكون من ثمانية العلية في الف الثانية فخرجون الى ما كذا
القول في هذا كلامه قوله فانما السبعة الف في الثانية هذا مذهب البصريين

عند في نحو كسر ان لا سبب ولا سبب في الراجح هو القول الثاني لما عرفت ولا سيما
 استقامته على العقل الاول بغير قيد قبل كما هو وجه المرجح ان الاول لا يحسن على ما يراه
 مع انه منقوب وفيه ان العبرة بمقتضى الزيادة وبعد حقوق الاستدلال بان اصل الشيء بالاصل
 اقول وفيه حيث ان كان معنى ما كان بالاصل بعد زيادة التاكيد ثم كان له في لو كان الزيادة
 بعد الاصل في وجه من وجوه ترابطها مع مقتضى العقل ان مع مقتضى الذات اصل ومقتضى الوصف
 مع وما ذكره في الاوصاف يدل على انكسرها في حق فكيف يصح ان يكون شيئاً ثانياً قد مراد
 بكونه مع مجرد الصاحبة مع هذا الشريف قدس سره في حاشية شرح النفاذ وهو المراد بها
 ان ليس المقصود التعريف بل ما يتنازه الاسم من الصفة فكيف يجوز الصاحبة بصفات
 المذكورة في الوصف وانه تعريف وانهم ينفيد نافية زائدة مقصودة في هذا المقام
 هو ان الاسم المتقابل للاسم المتقابل بصفة قد يفسر في مفهومه من خصوصية الذات
 الوصف اليهم كما ذكره كتابه هو هذا المعنى بقرينة مقابلة صفة للاسم ان اصل كلامه
 الصفة هذا المعنى هو الظاهر والظاهر في الاسم في مثال انه هو الموضع فلذا اصبحت الى الصفة
 واما المعاني الاخر فليس كمن في هذا المقام والمثال قد لم يخرج الى الصفة قوله في قوله
 قل انما فعل الهند يحكي ان يكون انما فعل معنى قوله في شرطه في جواب ما بالهند
 قبل قوله الاوصاف والنون فيمكن بعض الناحية انما انما فعل الى تقدير
 اليه ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان اصل في لغة الشرطية هو جوابه ولا يلزم
 الجزائية لا يعمل فيما قبلها لانها كانت كذلك في سبب محذور في الكلام وفيه عيب
 او لا يجوز ان يكون ما لا يصرح اذا كان ما بعد واما في الودع والتمها مضمونها في قوله
 قوله تعالى في ربك حكيم وثيا بك فظهر ولازجر فاجز فلا يقال انما اقررت وظهر
 فقرينة مع هذا الرمز وما نحن فيه ليس ككيفية في تقديره واما ما يتنازه من هو انما
 العامل على الجواب ليس بهذا الكل بل عند الاكبرين في بعض اليعن انما على فيه
 هو الشرط فيجوز ان يكون قوله في شرطه جواب انما فعل في بعض فلا احتياج الى
 التوضيح الذي ذكره مع انه ليس تمام قال الشيخ اما ما عيب في الاصل

فلا

ليلا يقع في الاستدراك ما في المواقف على طريق الاستدراك في الاستدراك
فيما لا يشك في الاستدراك في الاستدراك في الاستدراك في الاستدراك
افراد الضمير وان نظر الى ما قبله في قوله ان ما نظر الى ما قبله في قوله
سببا في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
اليه بعد ما كان التمام بالحق في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
فما في السابق واللاحق في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
الزبدية وقوية فتشعر بالعلية وان كانت وضعا ثانيا لا يمكن ان يكون من
سبب في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
من اصول الكلمة في الاستدراك في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
او يتبع في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
وفي النص في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
قطعا كبريان موشة عريانة في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
لا غير ولا يبعد ان يقال في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
الا ما جال العين ابن مالك ما جاز فعدون وموشة في قوله ان ما قبله في قوله
استثبت جلدنا وحياتنا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا
مما لا موتنا ونموتنا وحياتنا ونموتنا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا
ابن حاتم فقال في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
البيان انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الطويل المصروف كانه من اليف والضمير انما انما انما انما انما انما انما انما
تحيته اليوم الذي لا غم فيه والضمير انما انما انما انما انما انما انما انما
الظهور والعدول بعين مبهمة الرجل اكثر النساء وقيل الحقة والضمير انما
لغات وشين في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله ان ما قبله في قوله
البليد البيت القلب وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

كانه لا يوافق المقصود الا لاختلاف في احد الطرفين لاقى بعضهم المراد فيقول ان المعنى
 في وضع انه معروف او غير معروف اى في وضع هذا الشرط وقيل بغيره اختلف في موضع
 اللذين فان اخذ كل التراجع الفارقة فقد اختلف فيه وان اخذ عدم انفراد كل
 اختلف فيه وموضع في الخاطا العاشر ان المعنى اختلف في ركن في وقت بعينه لا في
 معروف او غير معروف وعلى هذا يكون في النظر للاختلاف وعلى الاولين يدل
 ركن مدرك سكران حال من ركن اى من اجل الاختلاف في الشرط
 اختلف في ركن فجاز ان سكران من ذلك الاختلاف في الشرط بسبب اختلاف
 في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط متقابلة تحت المكان فقام
 في الكل فاندرج ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون متباين لعدم الاختلاف
 في سكران لانه على تقدير الاتفاق اليفوتية عدم انفراد سكران وانفراد
 زمان قوله وزن الفعل قد سلك ارادة العينة من الوزن وهو امر راسخ
 بغيره قوله كثر وقوله او يكون في اواخر زيادة كيفية كيد في الحروف والاعانة
 من قبل اضافة العام الى الخاص على ما في الحواشي الهندية فاندرج ما قيل
 عليه ان العام انما هو الوزن لا الوزن (فالعام لا يتوزن) يصح في هذا الخاص
 ويصح عليه والوزن بالنسبة الى الفعل ليس كلب الا انه لا كان لا يتوزن
 الاضافة وزن من زيادة تعلق بالفضل بالاختصاص او العطفية فيلزم ذكر الشرط
 فير ما لا يشترط في ظهوره بغيره فذكر الشرط مفيدا ويلازم به ان يكون
 وزن الفعل مختلفا عن حياته منسبا الى سباب وهو مفهوم من النكاح لا
 تغيير معوز فاندرج ما قيل في تغيير وزن الفعل يكون الاسم على وزن كذا
 ان الوزن ليس مصدرا بل كيفية كيد في حروف الفعل يكون الاسم على وزن
 كذا فلو ان الوزن ليس مصدرا بل كيفية كيد في حروف الفعل لا ضرورة
 ولا داعي الى حله على هذا المعنى وقيل يجوز ان يكون الاضافة للاختصاص
 يفيد الامن حيث ان يفيد ان الشرط احدا لا ركن (الا للاختصاص الحقيقي)

رتبة او الحكمي الحاصل بالاختصاصية على الدليل وهو وجود زيادة
 الفعل في الاستيعاب لا يتحقق الا بزيادة ولا يكون من شائبة على وزن
 لا وزن الفعل والعكس كما يكون بالاختصاص ولا شائبة يكون بالوجود فيجوز وجوده
 غيره فتكون بعد الوزن المشترك من اوزان الفعل متساوية لاختصاصه في الفعل
 متوحد فيكون التثنية خاصا قوله ان يخص بالفعل يعني انه لا كان التعارف في
 الاستيعاب والاختصاص في الاختصاص اصطلاح في لغة التخصيص والاختصاص و
 الخصوص افعال الباء على التصور اعني الخاصة وكان لكل هذا المعنى في صحيح
 القول بمعنى ان التخصيص في التثنية مستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل
 بادخال الباء على ان التصور عليه اعني ما لا الخاصة واثباته الى موضع ما يتوحد
 هذا المعنى من حيثية توحيد الاسم لقوله لا متوحد في الفعل وفي قوله لا متوحد
 الوزن على ما هو المتعارف والاشكال فيكون ان يرجع الى الفعل ليكون موافقا
 لمتحدة الاولى لان كانت خلافت التعارف قوله ولا يوجد في الاسم الاولى
 يشير الى ان الاختصاص اضافي بالحياس الى الاسماء البهيمية فلا يضر وجودها
 الوزن في الاسماء البهيمية قوله كثر اثنين هو كما لا يخفى الى الواجب على علماء الفرس
 رتبة لقوله لا يوجد في الاسم لا متوحد من الفعل رتبة لطيفا وجعله مثالا
 ولذا قيد بقوله على صيغة الفعل الا ان المعطوف والافاضة الفعل معلوما
 ويجوز لا يصلح مثالا للاختصاص وقوله على ضرب وان كان ثلاثيا لانه صيغة
 معلوم والمعلوم شرافة على الجمول ولانه من الخواص معلوم كما يجب لا يخلو من ضرب
 اوزان معلوم ليس من الخواص فاقيل بكونه على تقديره على ضرب من كونها
 مجزأة لا يخلو من شائبة قوله فانه فعلك من هذه الصيغة ولا على فعل من الصيغة
 الى الاستيعاب وجعل مثالا في ذلك يد بوضوحه وذلك محقق من غير معنى في شرف
 كما لا يخفى اسم الكثرة في الرضى وبعض شروح الباب في المبتدأ في وجوده

[illegible]

فعل ممكن لازم المنق و لا من فعل غير مضاف و لا من فعل لا يكون قابلا للتعاقب
والثمة ثم الرضى روضة حيث قال وتعالى ان يقول طاقوا فعل الفعل لم يكن
جاء لا فعل الاثنا عشر ما جاء على ما ذكرنا من ضرب البصر بين الفعل والتعجب
فعل من كل ما كان من فعل الفعل لا يمكن ان يكون الفعل التعجب انما هو الذي جاء في
فعل الفعل مقصود في المعنى وفي فعل الفعل بكسر العين في الماضي وتحت في المضارع من
حكاية النفس في المضارع نحو لم يدر بياض الليل فاعلم ان هذا في غير ما فعل
فعل الاثنا عشر ما جاء في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع
الصفة بزيادة الفعل المتكلم بل يزيد عليه انما فعل الصفة بزيادة الفعل المتكلم
العين في الماضي والمضارع في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع
بني الفعل الصفة من غير ما فعل فهو قليل ما لم يأتهم لا يارضى شيئا وهو لم
في فعل المتكلم من باب آخر بزيادة وسيقى الفعل ما ضاها في ما من العاخرة ثم لا
على الرضى ان قوله ومن كل ما كان من فعل الفعل لا يمكن ان يكون الفعل التعجب ليس على الرضى
كيت اسم التفضيل بين ما ليس بمتروك و فعل التعجب يعني من بل ما حصل في الماضي و استمر كما صرح به
تفصيل في بحث فعل التعجب اي في اول وزن و فعل كهذا التزيد مجرد بيان لوجه التميز
لذا لم يرد على التقدير الاول ان التقدير الثاني هو الذي في الكلام فاعلم ان هذا في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع
واحد اي زيادة حرف تمييز للصفات اليه اللفظ منه التثنية في الصفات فاعلم ان هذا في المضارع
زيادة تمييز للصفات و جعل المصدر بمعنى الاحاطة فاعلم ان هذا في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع
الخص في اول احوالها هو التثنية زيادة حرف و لا يعرف زائدة والتكثير في المضارع
التميز من الزيادة فيكون هو المصدر و لا يمكن ان يكون المصدر في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع
حقيقة في الزيادة انما هي من مصدرها في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع
الموصوف و ما هو مشوب ليس بصفة ثم لو لم توجد الصفات اليه وقيل في لا طرفة الزيادة
كما قال في الصفات التمييز لا تتقدم ولا حادثة اي جعل في معنى الزيادة في كل ما ليس
انما فعل جليل بان صفة الزيادة وليس بغيره في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع فاعلم ان هذا في المضارع

[illegible]

في قوله تعالى انك فاعل مطلقا فموجب على الشر القريب من معرفت العلوية والعلوية
 من غير ان يقبل انكار ما قبله من العلوية بل باعتبار العلوية على ما قبله من قول الرضى والارسل
 على ان ليس ما قبل تفصيل ولا افعال مطلقا على ما قبله من قولهم اوداة الان ذوات
 العدد ولا فاعل انما التانيث والى ان يكون افعال التفصيل والى ان يكون مفعول على
 هو ان يكون افعال مفعول اوداة التفصيل مفعول انما او لا يكون في ذلك في قوله
 فهو لا يسميت ما قبله وازالة مفعولها من ان يكون افعال مفعول مفعولها
 هذا كلامه وكذا السمع اذا جعل مفعول من معرفت العلوية ووزن الفصل حيث لا يمكن انكار ما
 العلوية بل باعتبار اخر فهو حين العلوية لا يقبل انما افعال فقط من ان يكون افعالها
 قياسا على قوله قياسا فظهر ان ما قبله بعد التانيث فهو افعالها
 فظهر عدم التقيد بقوله قياسا فظهر ان ما قبله بعد التانيث فهو افعالها
 ما خلا انها لا جعل ان لم يكن في الحق هو انكار ما قبله قياسا في انكار
 ان يكون لوق لا جعل التانيث ثم الميز من التانيث الى غير ذلك مما يمكن انكار
 لها اذا كان الميز من انكاره واذ كان مفعولها التانيث ليس باعتبار
 الجمع بل باعتبار الواحد فان كان الواحد من انكاره واذ كان مفعولها التانيث
 من انكاره واذ كان مفعولها التانيث واذ كان مفعولها التانيث
 بها في انكاره واذ كان مفعولها التانيث واذ كان مفعولها التانيث
 التانيث حيث قال وتقول لا تتركه الى عشرة ما لا يجازيها في انكاره واذ كان
 افعالها واذ كان مفعولها التانيث واذ كان مفعولها التانيث واذ كان مفعولها التانيث
 يكون انكاره السابق فكيف ان يقال ان مفعولها التانيث في انكاره واذ كان مفعولها التانيث
 قياسا على ما قبله من حيث المعنى وانما قيل بالجملة في قوله ان التانيث بالجملة في قوله
 في الجمع بل يجوز ان يكون الجمع التانيث في هذه الاحوال وواجب عند ذكر العدد
 وقال الرضى في وجه تانيث التانيث الى عشرة عند ذكر العدد واذ كان مفعولها التانيث
 يقال ان ما فوق الاثنين من العدد مفعولها التانيث في افعالها واذ كان مفعولها التانيث

4

اسی

نظراً لضعف كلف توحيد جملته لان اصول امره نظري وما يورثه من آثاره كذا في قولك صاحب الامور
والعرف واحد ونحو ذلك وقلت طالع كونه ملائمة اكثر النسخة لزال الوصف بالعلمية
وزوال اصول بطلان معنى المورد وقال البرزوي انه يعرف باعتبار اصول الاحكام
العلمية واما كذا في وجه علمية فندوا خشن واكوفين قياساً على احوالهم
ونقد سبب غير معرفت اعتبار اصول الامور فان عدله باعتبار حكم في اللغة فلو سلم
لان اعتبار ذلك في العلمية بخلاف عدل في احوالهم باعتبار في سماء فكم لان ما في
بعض المواضع لان كونه في وقت علم غير معرفت في بعض البعض اعتبار اصول
والية قال الشيخ الرضي فاكيد ان اصول امره نظري وهو باق ليس على ما ينبغي فذلك ما
في المنهك الشيخ للوردي من قوله انه لا يفرق بين العلم في نفسه وبين العلم في احوالهم بل يفرق
ليس منسوب الى كونه في نفسه بل يفرق بين العلم في نفسه وبين العلم في احوالهم بل يفرق
للعلمية منها خلافاً لمولاي فانه قال ياتيه كما هو قولنا ان كذا امره علمي فذلك قوله وهو علمي
او بارادة غير العلمين بما ذكرنا من الموضوع العلمين يعني التعريف فيكون في الامور وتوقفه
على الحقيقة متوقف وروى في حقيقة في حروف النسخة فلا يدركها فيك بعينه هذا السؤال
في حكم النكرة فلا بد من استكمال تعريف حقيقة فلا بد من الاضافه فلهذا ما ياول لا علم
بما عدل في غيره مما ياتي في الموضع بل هو ان انما سماء بذكر العلم وفرد هذا لا اعتبار
مع بذكر العلم كذا في قوله فانه اراد به العلم بغيره ونحو ذلك لان ما ذكرنا ما ياول بل حفظ
واحد وبقيده فلهذا في الجملة للمساهمة وعلى هذا قوله فانه اراد به العلم بغيره مما ياتي في العلم
والساعة الى ان هذا السؤال في العلم كذا في قوله فانه اراد به العلم بغيره ونحو ذلك لان ما ذكرنا ما ياول بل حفظ
بغيره في العلم وادام سواد كان حروف تعريف او بمعنى الذي بعد النسخة قوله من
الوصف المستبعد حاجته بغيره لان العلم على علم انصاف كثره فلا بد من ذكر العلم وادارة
الوصف من مرجع مرجع وصفه وادام وصف كذا في قوله فانه اراد به العلم بغيره ونحو ذلك لان ما ذكرنا ما ياول بل حفظ
الاصح الاول انما ياتي قوله مستند على ان النسخة منه القدر الذي ياتي فيه اصول العلم
المفعل من الانشاء اصول علم يخرج به عليه انما كان انما كان بالادلة كذا في قوله فانه اراد به العلم بغيره ونحو ذلك لان ما ذكرنا ما ياول بل حفظ

فاما ما بالنسبة للذكر فانتمتع ما قيل وفيه نظر لان الدار بالسبب اما التام فيلزم انما هو محال
 واحده من النقص في ما لا يتم فوات السبب لا يتم سبب ناقص يبقى بهذا الوصف مع استحالة
 العلوية في اوله سبب واحد في ما يستلزم في نفسه فيكون له واحد من الاسباب
 حيث كانت منه ما يصير واحدا منها وهذا هو المراد من بقوله كونه سببا لا قيل استغفار
 العلوية يستلزم استغفار تأثير السبب كما كان شرطا او لا او لا تحقق وانما يريدون
 الاثر ليس في نفسه في قوله انما هو الذي قوله انما هو وزن الفعل كذا عبارة السبب
 في حواشي التوسط في قوله قد عرفت انتمتع به ما قيل ان اثر معدول عن الآخر
 آخر من غيره ومعدل مع وزن الفعل لا ينعى حرفة لا يقتضي اعتبارا للاخر فيكون خفيه
 المعدول مع وزن الفعل اذ من حرفة لا يقتضي اعتبارا للاخر فيكون موجودا في السبب
 غير المعدول بهما وزن الفعل لا ينعى الاصلية في ما ذكره الشريف رقا ان قيل
 ان جعل آخر معدول عن المعروف باللام كان لا اثر فيكون معدولا عن المعروف باللام
 فقد اجمع المعدول مع الوزن في الجواب لانه لم يحقق الجواب ان آخر معدول عن آخر من
 بني على ان حذف في لا يوجب المعدول كونه غير داخل في الصفة ولو كان كذلك
 لوجب للمعدل على ما ذهب اليه البعض فالجواب بها ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى
 به بعض الاضافات من ان آخر على وزن الفعل لما لم يكن على وزن المعدول المشبه به
 ان يجعل شيئا فلا معدول له فيكون من تامل في قوله وخالف سببه الانقش في
 الرضي قال الانقش في كتاب الاوسط ان خلافا في خواصها من يقتضي القياس
 واما السماع فهو جازع في صرف في ما كان قوله التليد الى قوله جعل اصلا اسند
 التي لانه الى اسناد فان قلت كون التليد المهر كونه موافقا لقاعدة ذكره فيهم
 مع سبب ذلك فيقول التليد المهر كونه موافقا لقاعدة ذكره فيهم
 سبب ذلك فيقول التليد اصلا واسناد القافة الى الاسناد لا يثبت فلهذا
 يعلم بغيرها من المتن يطلب بها كذا فمن ارى ان هذا المتن يعلم ذلك قلنا في نصب قوله
 اعتبارا وذلك لانه يجب ان لا يخرج من مضمون ما لا يخلو من كونه كذا في قوله

جملته كقولنا أو مصدره كانه لا يفيد كونه مفعولا حقيقيا وجب ان ليس له المخالفة الى سببه
 وحينئذ شرط نصب المفعول له وهو ان يوافق في فعله وفاعله بما له من خلاف ما هو محل الفعل
 الاختصاص فان لم يوجد ذلك اشرنا الى الخبر بسببه وانما خبره ان لا يشرط له ان يوافق
 المذكور اى الجهور لا ما يقتضيه ليس بشرط وهو ان يوافق في الرضى وكره ما كان من
 الوصفية فيه قبل الملكية ظاهر الجهور انما يشاكن بوجوده على ما هو الظاهر في خروج الفعل
 التفصيل المقرون بين من يكونه عند اختلافه ان ظهوره من غير الوصفية على ما اشرنا
 اليه قولنا انه قد سببه الجهور كونه من الوصفية في باب من التفصيل فان خرج ما قبل
 كيف القول بين التفصيل المقرون بين بلا خلاف في ذلك على ما قبله ويجوز ان يكون
 من التفصيل المذكور بان يوافق على ما في الوجود وبعض شروح الباب قوله عند ذلك
 فيه سكان فاشد ثبوت ثبوت ذلك بعد التكرار حكمه على ما في حاشية السيد
 قدس سره على التوسط في باب الرضى قوله وكلف اخل التفصيل الجهور قبله
 ثلث انتهى معنى كلامه ان اخل التفصيل الجهور مع كلامه من تصرف بعد التكرار بالانفاق
 كلف ثلث انتهى معنى الجهور التكرار في الانفاق وفيه بحث وفيه اختلاف بعد
 التكرار قبل الجهور على ما عرفت قوله لاجل اعتباره الوصفية اجملة قال الرضى
 معنى اعتبار الوصف الاصل بعد التكرار ان كانت ثابتة مع زوال كونه اصليا فزال
 ما بعده هو الوصفية لفظا بحيث يولد له من ثبات معنى الوصف الاصل بلان
 نظر الى زوال الحكم وليس معنى الاعتبار ان يخرج من الوصفية الوصفية حتى يكمل معنى
 الحرب يتصرف في الحركة بل معنى الحرب يتصرف في هذه اللفظية كما كان
 وايضا في اللفظ قوله لزوم ان يغير اى يجعل الوصف اجملا كالثبات مع زوال
 كونه اصليا لان كلاما الوصفين مشتركان في عدم لزوم اجماع المتضادين حقيقة
 وكون الوصف اصليا رائد ويجعل الجواب ان اعتبار المتضادين وان الحكم
 من قبيل اجماع المتضادين كونه مشترك فاعتبارهما في تصرف لفظ واحد غير
 مستحق نظر ان ما قبل الاول ان يقول كان منقطة ان يلزمه ان يكون هو
 قوله فاجاب متضمنين ليس على ما ينشئ قوله فان العلم اى الشئ (وهو السبب)

[illegible]

من قوله والجزء من الحجاب حركات الارب وحركات الثمانية في اصطلاح
 البصريين متفقهم وما خرجهم تقريرا على ان مع واما الكوفيون فيكون ان الحجاب الارب
 في اللفظ وعلى العكس ولا يفرق ان بينهما نقطه وبالجملة اتساويل لا يوافق ما ذكره في
 النيات هذا قوله بان الكوفيون هو خلاف ما ذكره في النيات ان جعلوا اتساويل في الحقيق
 الرضي فلو افادته في الموضوعين موافق لكفه لا يوافق المشهور ولا ما ذكره المحقق لا يتصل
 اتساويل من على المشهور فاما نقول ما ذكره في النيات المحمول موافقا لما ذكره المحقق فانه
 ترك اتصافهما في الارب واللفظ لان الكوفي يخلق على الحركات الارب عواريه يطلق
 على الحركات الارب فقط قلنا مع كون ما ذكرته خلاف لفظه لا يتفق حاصل من لفظ
 كسوف النقص لا يكون لفظا على الارب وان كانت لفظا وبقول ان اللفظ كما لم يلق
 يجوز ان يكون لفظا على الارب كسوف ان كسوف يطلق على الحركات الارب عواريه
 وان كسوف لا يعرف ويكون باللفظ على الارب كسوف لا يعرف باللفظ بل كسوف
 والاضافه لا يعرف باللفظ بل كسوف لا يعرف باللفظ بل كسوف لا يعرف باللفظ بل كسوف
 الارب كسوف ان يقول بان كسوف يطلق على الحركات الارب عواريه لا يعرف باللفظ بل كسوف
 في توجه ان كسوف الحجاب الارب كسوف لا يعرف باللفظ بل كسوف لا يعرف باللفظ بل كسوف
 اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 او الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 ما قيل فيه نقص على بان الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 من خواص الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 مطلقا كذا في المنهل شرح الوافي شرح الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 سوا ذلك ان الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 علوة لكفه التي هي التنوين وجعلوا ترك الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب
 بتعريف الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب كسوف اللفظ الارب

[illegible]

[illegible]

بیکریک خیر است و بدستور بلبل فاعل و مفعول متعلق و لا ینفک القید عن المخرج استعمال الفاعل فاعل
یکین التقدیم و یجوز ان کان مخرجاً بلبل فاعل و مفعول متعلق فاعل فی ترتیباً سند الی الیه علی ما یستلزم
قدس سره در وقوع فی الوجب فان فی ما قبل الجواب استظهاره علی کل مقام زید لا ینفک
فعل بل خصوص مقام الیجب تقدیم علی اسم سند الیه لوزان افعال زید فاعل فاعل فاعل مستطیع
زید علی ما یستلزم قدس سره و کسری استناد افعال علی طریق قیام الفعل ظاهر بل یک
فی ان افعال الیجوز و معلول افعال و انه متعلق بمصدر استناد فاعل قولی استناد افعال
استناد الی ان قولی علی وجهه متعلق باسناد و متعلق بمصدر یس علی ما یستلزم و یک
یکریک ان یکریک حاله بعد حال در وجهه بل ان الفعل لا یکون علی طریق التقدیم بل الاستناد
یکریک کف استنادی اقول فی وجهه بل ان الاستناد الی التقدیم ان یکون علی طریق التقدیم و علی
ما فی حکم بعد و متعلق بالفعل و شیهه فیکف لا یکون علی طریق التقدیم بل انما یکون یک
استناد افعال فی وجهه بل ان الاستناد الی التقدیم ان یکون علی طریق التقدیم و علی ما فی حکم بعد و
الفعل و شیهه فیکف لا یکون فی الفعل بل ان الاستناد الی التقدیم قولی علی طریق التقدیم و قول
و سند و کریک قولی و قدیم علیه حاله بل علی طریق الاستناد الی التقدیم بین العامل القول
بغير العامل الی وجهه فیکف ان کان العامل قولاً و یکریک قولی و زید فاعل الی وجهه قال
الرضی عنه زید فاعل الی وجهه فی وجهه الفعل العامل یس تقدیماً تصدیقاً قال کون فاعل جزا
مقدور علی الی وجهه و قولی الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه
تقدیم علی عدم کافیه فیکف ان الاستناد الی التقدیم فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه
الان التباس منخ فاعل فی المثال و یکریک ان یکریک و کف ان فی المثال فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه
عین ان الاستناد بین فاعل زید فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه
مکرمه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه
تقدیم ما یخالف فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه
الیه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه
تقدیم ما یخالف فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه فاعل الی وجهه

[illegible]

[illegible]

به شدة اقتضائه للفعل كان الفاعل هو المكنى رتبة مثل الفاعل فلا يقل ان كذا
 المتقدم على ما اضيف اليه الفاعل فلا يلزم انه خارج قبل انما استكانا فلا ثبت من
 البعض او جواز اتصال غير المفعول بالفاعل المتقدم وعلى هذا لا يجوز وجوب
 بان هذا غير رتبة الشر وهو عدم جواز عدم الجواز في سعة الكلام ومرارا لجمهور
 لعدم جواز على عدم الجواز في سعة الكلام فالجواب (الذي مستكبر ليس على كذا
 ولو سلم فلا سلم ان التغيير يرجع الى العدى ولم لا يجوز ان يرجع الى المفعول
 عليه بالفعل فظهر ان الترتيب المناسب بين الجوابين هو ما ذكرناه من سعة لا
 العكس على ما توهم وبعضه من ذلك فلا يمانس شيئا كما كون المفعول عند ما قبل
 الفاعل في الوقت بعد الفعل بما فضل شدة اقتضائه بالفعل كان الفاعل على ما
 ببعض الفاعل وان قوله لا يمانس متعلقا بعدم جواز الا خارج قبل ان يكون
 غير قوله عدم جواز ليس يرجع الى الا خارج بل يمانس القول يكون قوله لا يمانس متعلقا
 بغيره من الا خارج على ما توهم البعض بل تعيدوا الترتيب وتقولوا فيلزم الا خارج قبل الذكر
 وليس فيه كثر من الظاهر وان الذكر المتوحد في القلب شأ به اذا ذكر
 فيها ما جاز اتصال غير المفعول بالفاعل المتقدم شدة اقتضائه بالفعل
 المفعول كان الفاعل في توجيه الدليل قد ذكرنا وقد ذكره بعض الافعال الضعيفة
 كمال وانتهى وانظر الى ما قال ولا ننظر الى ما قال ان الجواب توفى بالحق
 لا الحق بالجواب كمال الذي قد جاز الاختشاش وبتوهم ان يفي بغيره فلا يمانس
 اي اتصال غير المفعول به بالفاعل المتقدم الفاعل شدة اقتضائه بالفعل
 المفعول به كاقضية فاعل ولا تشبه قوله فري ربه عن عدي بن حاتم ولا
 يجوز ان يمانس ان يكون متعلقا وليس بغيره منه مع قولهم يا ابا بكر يا ابا
 وذكر القول بحسن اعليت ودمه يرا ان رتبة المفعول الاول قبل الثاني
 وان ما خرج من كونه فاعلا مني وعليل توافقت صاحبه الدرهم فلا ضرب باللام
 ثم يرد ان الكلامه قائل ان هذا لا يمانس المتقدم ذكره صريحا في قوله فند

[illegible]

والا مسمى بانك انما قلت في ما ضرب زيد الا وهو ان يرفع فانه قد ثبت ان مفعولاً وندى
والا مسمى بانك انما قلت في ما ضرب زيد الا وهو ان يرفع فانه قد ثبت ان مفعولاً وندى
بأداة واحدة بلا عطف غير ما نرى مطلقاً عند الأكثرين تضعف أداة التثنية اذا كان
فيمد الا وهو موت ففان تثنى بها شيان كان جزوه جات ولان اردت ان تقيم
معنى وليس تثنى وان كان ما ضرب زيد الا وهو ان يرفع فانه قد ثبت ان مفعولاً وندى
مفعولاً وان يميل ما قبل الاضمار بعد التثنية بها لان يكون مفعولاً وندى التثنية
بما التثنية منه نحو ما جات في الاضمار واحدة بما التثنية نحو ما جات في الاضمار واحدة
الاولى في غير الاعمال في التثنية نحو ربيك لو لم يبق الا الموت فالحق ان كان
كانت تثنى بالضمير بعد فوف تثنى بالضمير في التثنية بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير
الاولى في التثنية حيث قال او وقع مفعول بعد انقطاع الجمل ان اذا وقع بعد الاضمار
الاولى في ما ضرب زيد الا وهو ان يرفع فانه قد ثبت ان مفعولاً وندى
الاولى في التثنية او قصد التثنية او تثنى بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير
يوافق ما لم يرد به من التثنية في قول الفاعل الهندى على قوله او وقع بعد
الاولى في مفعول الفاعل ويكمل الاضمار الى التثنية كما هو في عبارة المصنف في قوله
بما التثنية بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير
بعض الفعل لا يترفع على ما قلنا من ان الفعل الهندى ان المصنف حكمه في تقديم
المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيد الا وهو ان يرفع فانه قد ثبت ان مفعولاً وندى
ضرب الا وهو ان يرفع فانه قد ثبت ان مفعولاً وندى في الامارات حيث قلنا ان اللام على
بما هو في المصنفين في قوله ففان تثنى بها شيان كان جزوه جات ولان اردت ان تقيم
كما تثنى بها شيان كان جزوه جات ولان اردت ان تقيم كما تثنى بها شيان كان جزوه جات
حيث قال اذا اردت ترفع على مفعول بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير
تقديم الفاعل على حكمه ان كان تقديم الفاعل لا يرفع فانه قد ثبت ان مفعولاً وندى
بما التثنية بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير بالضمير

الاعمال والافعال فالعزيم سؤلو قدم من الاعمال والاخرى لا وتلك لا تملك الا ان
في ما ضرب او عروا من ان زيد مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيد الا ان لم يكن
ولما اذا اوردت ان زيد لم يرد ان ياتي ما والى ما ضرب احدا من الاعمال وانما قيل
المعنى لان مقودته على ما كانت محقة في ذلك وكان الصريح في ذلك انما كان
بان واحدة به امكن في كل من مطلقا كسرين ولما فاقم الوجود هو الاصل الآخر
بكونه لا في نفسه ولا قيل ان ذلك الصريح انما لا تقدم في واحدة الا ان حكم
بوجوبه في واحدة انما هي ما بين الى ما يجب حكم بالوجوب في واحدة من قبل ان يملك مجتمعا
من تقديم الصريح مطلقا على كل واحد من الاعمال الا ان يجرى الى كل واحد من واحد من الاعمال
فما لم يقدح في انما المقود من قوله فلتوزع من الاتساع في كل من تقديم الصريح على
الافعال في قوله ضرب جميع من قبل الاتساع من قوله عند من يرى كونه الجز
الجملة خلاف الاصل كيف وهو من قبل جواز الوجوب يكون كل من الوجوبين
ملاحظة الاصل كيف يقتضي التوزع من الاتساع في كل من اتساع ذلك الحكم
وجوز من منوع عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولما احكم التوزع بوجوب التامير
على ما عرفت فانما هو ما قيل في ذلك ان يقول التوزع من الاتساع في كل من يقتضي
اتساع تقديم الصريح على الافعال في قوله ضرب جميع لا يتساع بالاتساع التي
كل ما المقصود به هو ان لا يترك في كل واحد من الوجوبين في انما كان كل من الوجوبين
خلاف الاصل مقدير قوله لانه من قبل ان يقرر حقيقة قبل تمامها اذا انصرف في
ضرب او عروا من عروا هو الضرب الاول من عروا لا يطلق قوله سائلا عن تعميم الحكم
انما الى ان لا يترك الاتساع في كل من الحكم من السؤال والوجوب وهو ان لا يرد في كل
في الذات لا في التامير فمقتضى التامير هو ما بين في التامير في كل من الاتساع في انما
يحتاج اليه اذا كان التامير في الحكم وقوله في انما تقديم الصريح على الافعال في كل من الاتساع في كل
ولا قيل في الحديث اولى مطلقا انما انما الى ما ذكره فانما هو ما قيل في حديثه
فقط الاتساع بين السؤال والوجوب في حديثه في كل من اتساع في كل من الاتساع

لا يارضى الاول خلفه عن ان يرجع عليه الا ترى انهم يرجعون عليه انما يستلزمه
ان لا يتحقق ان يحدث في باب الاضمار على شرطه انفسه نورا قال السيد السند
فيكون سره ان السؤال جملته اسمية صورة وخصايه حقيقة بيان ذلك من قولك
من قام اصله اقام زيد ام عروا من قاما الى غير ذلك لا يزيد قام ام عروا من قامه ذلك
لان الاستفهام بالفعل اولى بكونه متغيرا في قضية الاستفهام ولا يرد الاستفهام
وضوح كلمة من دلالة اجازة على تلك الازمنة المستقلة منك وتفتحه بمعنى الاستفهام
ولهذا اتفقوا وجب تقديرها على الفعل فصار الجملة اسمية في الصورة معروضة
ما يدل على الازمنة وفي الحقيقة هي قضية فبما لا يدور في جملة قضية ما حصل السؤال في
خاصة حقيقة ولم يترك ذلك تيسرا فان كان كافي قوله في كل من حكم في ذلك
البرهان على ان الحكم فان قصدا لا يقتضيه انما لا يجب تقدير الاستدلال ولا قوله في
من يبي النظام مني اقيم قل كما ان الفرق قد توفى خلق السموات والارض ليعلموا
خالقين الوتر العظيم فقد عدل على العمل او لا مانع في انما كلاهما وترى بعض
عليه فقال وفيه بحث لا تقر في باب ذلك كمن ان السيول قد بانها في
قلوبهم ان التقدير اقام زيد كان الكسب في الفعل وليس ككسب في الفعل فجب
ان لا يقدرا زيد قام ام عروا فالسؤال اسمية لفظا ومعنى لا يقال وفيه انه انما يلزم
في الفعل ان كانت الهمزة في طلب مقصور وليس كذلك في طلب منصوب على
ما قرره قدس سره في بحث الاستدلال من ان لا يقول بان الهمزة في اقام زيد ام عروا
زيد قام ام عروا في طلب التصور بني على انه وفي الحقيقة في طلب التصديق كذا في كل
المسند والسند اليه بوجه وبغير الجواب ليرد على تصديقها ثم يلزم ان لا يقال في تصديق
الاحصاء قبل السؤال هو مثبت لا محققا والاطلوب هو ما ثبت لا محققا من ذلك
ما كان لا غير بين تصديقين باقيا من المسند اليه في احداهما وعدمه في الاخرى
احصل التصديق حاصله في تصديقها بان التصديق حاصل في المطلوب هو تصور السند
اليه او المسند بها ما ذكره قدس سره في ان قوله وذلك دون الاستفهام بالفعل الى

في التامين المذكورين ان لا يفتقر في قولنا ما زيد لا يجر او زيد لا يجر
 قوله تعالى ولولاهم خبر ومن غير نيات والقانون المذكور سادس لا يصح عليه ان يفتقر
 المحذوف كما هو كذا المفسر لم يبق الا غير مفسر ابل صار خشاوا ولا خشيوا قولنا ولو ثبت
 انهم خبر والاول ان يقال وجوب حذف الفعل قياسا على ان يكون نوع حذف فعل
 واثم شي متعام ونوع حذف في الفعل ثم يفسر بكونه المحذوف صارا المفسر كما لا يثبت
 المذكور قد استلزم انهم يكونون خزانة من الله الى ما استقصوا به البيان فيما نحن
 فيه هو الثاني الاول في قوله تعالى ولولاهم خبر ويجعل من القسم الاول لا من
 الثاني كما جعل النجاة مفسر على هذا فاصوب ان يقال ثم يفسر بالاول انهم
 لا يثبتون قوله لان محذوف قائم مطلقه من عند الله تعالى بقيام المفسر مقام الفعل
 يصلح التعالبة وقوله بعد بقيام ما يورثي سورة في مقامه كالمفسر في قوله في الكلام
 ثم فسواي وكثير بعد كذا مفسر قال المرفوع ومفسر الفعل التقدير ما فعل
 صريح كما مر وحيث يورثي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق في
 ذاته عاينته وتحقق وان لم يكن خبريا فعلا ليكون ان شئت يعني الفعل
 التقدير خبره بما في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الذي يكونان معا كالفعل
 المصحح المفسر ذلك بعد وضاعه فقدير الله ذلك وانما كرك احد من
 الشركين استجار كرك الصواب وان استجارك احد الشركين ومنه قوله
 خائره ونسبي الذي يكون له ارجا لوجوده بقرينة قيام شي مقامه وبذلك المراد وجوب
 الحذف وقيام مادي يورثي المحذوف فاللام يجب الحذف في ما زيد لا يجر
 لعدم قيام ما يورثي سواه على مقامه اذا التزم مقام الفعل لا الفعل هو ثم لا يفتقر
 على الحقيقة من النسبة التامة وانما احد الوجهين ان يورثي سورة ونسب ان
 يكون التاميم مقام الفعل لا الفعل مشروعا بما ذكره كيف ويمكن ان يقال
 في وجوب الحذف في نحو ما زيد لا يجر او زيد لا يجر لا يجر لا يجر او زيد لا يجر
 قائم مقام الفعل ما لا يفتقر في الاولين الاول والثاني على ما صرح به في الفصل

[illegible]

عندئذ قال ان اول من يقول خارج دى عندى خذت فهو ينجى من النار
 الهندى فى الدنيا لا تقص على ان لا يميل من ماله فنت القمار عين لم ان لم يتخلفا
 على الا احد بها بالفار والكر وعلى ان يميل الجار والقطر لفتا ويزه والمعنى
 محلا وكفى فى ذلك تخرج الجار بالاضحاض والقطر بالظهور فان السراج
 حقيق بالعمل السراج ويحك هذا هذا كلامه ولا يخفى من انقصة لان التنازع فى
 ان العمل فى التنازع فيكون من كان كل واحد من التنازعين على سبيل العدل و
 المحور من كونه متصلا بالجار يجمع ان العمل فيه كفى على ما سبقت ما قاله فى التنازع
 المتصل بالفضل وان التنازع يكونها مجرى من لا يستلزم ولا يوجد مع النقط
 فكيف يتنازعان ظاهر فى المحور الهندى مقول تنافس من باب تنازع
 الشوب اقول قوله من باب تنافس لان العمل لا ينافى فكيف يقتضى القول
 فقال كونه لازم ليس على الاطلاق بل اذا كان متقرا من فاعل التقدير واحد
 كخارج القول من خارج التقدير الى الاصل فاستلزم ان كان متقرا
 فاعل التقدير الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كجواب القول من جاب التقدير
 الى اثنين حيث يتصل بجابيه الشوب ولفظ التنازع من هذا القبيل يتعدى الى
 واحد او سواى الفعل الاول تحت اى كل واحد من التقدم والتوسط
 والمطلب على ما مضى لا يمانع ان قبل ذكر الثاني فتبين معناه قبل ذكره فوجد
 بذكره لا يتبقى حال التنازع من لا يتصور تنازعهما فى الغير المتصل وتنازع
 المحور المتصل كوكفى بالسلامة كونه متصلا بالجار لا يعمل ان يعمل فيه كفى على
 سبيل العدل حتى يتصور التنازع وتبين ان زيدا فلكم ان لا وجود للمعنى على
 كيف وهو مجرد اسم العمل النقطية لا يستلزم حوسلا لا يصلح على المعنى فيه
 مع وتوهم فى ذلك الموضع وهو بعد النقطية وهو ثم قالوا بالتنازع فيها على ما مضى
 واما الغير المتصل الواقع بعد اى بعد الفعلين لكن لا مطلقا بل
 بشرط كونه واقعا بعد الاكاديل عليه التنازع ولا يميل وصرح بذلك باب

فما ذهب الباب الرابع حيث قال وان كان الكلام الواجب اليه متفرقا متصلا سو كان
مرفوعا ومنفردا او مقادرا فالجواب ليس به فان قوله ما قيل هذا متفرقا من باب
قاعدة فان ما قيل فالجواب انه في انت وكم قطع التنازع بالاضافة اليه من قوله
والجواب به كقطع على ان قوله يكثر قطع التنازع بالاضافة اليه من باب الكيفية من قوله
يوجد كون الضمير قد تقدم لا يحد من انفصال الضمير في المقادير والضمير قد تقدم
بل حكم في الماهية لا في الوجود بل حكم في الوجود في تلك التي هي خارج التنازع فلهذا
متبادر ان ليس متبادرا في الكلام في كل واحد من هذه الوجوه وادعى بوجوب الاستفهام في
غير النظم فتنقض به هذا البند كما قول قدوت انه لا تنقض على ان يدعى بكونه
كذلك على ان يدعى بكونه في غير النظم فلهذا البند كما قول قدوت انه لا تنقض على ان يدعى بكونه
بوجوب الانفصال في هذا التركيب جهات خطا القاعدة وهذا ان لم يقع شكل
هذا التركيب في كلام العرب ولا في التقاضي بالضرورة لان قاعدة انفصال يجب ان
تكون موجودة وان قوله الضمير ما قبل ينقض نحو ما عارب وكيم ان كان الانفصال
فيه جائز لانه في هذا اذا اعتد الحقيقة على ضرورة الاستفهام في حرفه تنقض حرف الراء
وعليه قوله تعالى لا راجع اليه في قوله الضمير ما عارب وكيم فانما يقطع
بما مراد الضمير الانفصال فيقال ما عارب هو كيم انما كل من الضميرين بقوله
من لا قسم انساني في هذا نظرا لهما او كيم من الضمير الانفصال لعدم تصور
قطع التنازع بانه طريق القطع عن ضمير في الضمير الانفصال ليس مطلقا بل
بعد ان عرفت وانه انقض ليس كغيره بل هو طريق قطعه وليس
بغير المعروف لكن لا يمكن قطعه ان المسمى ان كان هو الاول او
فيه ضمير مطابقا للتنازع فان كان بدون اللاحق كذا ما عارب وكيم
الانما في غير الضمير شيئا عن التنازع هو كيم ان كان الثاني ان كان
اللاحق باللاحق ما عارب واللاحق ما كيم ان كان الاول لا يمكن انفصال الضمير
مع انفصال باللاحق يكون من باب التنازع وان كان يكون خاليا من اللاحق

العمل لا يستلزم وفي ما يشبهه من غير كسرت والارزى زيد كذا ضربت واكرت كذا ضربت واكرت كذا ضربت
او يكون غيبة نائب عن الاستلزام في غير كسرت واكرت كذا ضربت واكرت كذا ضربت
يكون الزيد بن فليط كونه ماضى يكون الاخر هو المولى ولا يظن في الاصل الا انى جود ما ضربت
عن الاصل الا انى جود ما كذا ضربت في الفخر كذا ضربت عن الزيد بن فليط كونه ماضى
اكرت الزيد بن فليط كونه ماضى ما ضربت ماضى وكون ما كذا ضربت ماضى اكرت كذا ضربت
مثل ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
المتنوع انما هو ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
فما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
قدس سره وهو افعال الفاعل كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
الماضي الفاعلية لا مطلقا ولا فاعلية كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
الا تستدل بل معنى الاتصال فقول لا ضربت لا يصح اخذ ليس على ما ينبغي قوله
وورد الصريح بالتشريع ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
الفاعل فيه هو الملقى فقول لا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
مثل ضربت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت
او افعال الفاعل او حذف المفعول خصه باللام الظاهر وفي
فيه ان طريق القطع كما لا يخفى في مطلق المفعول ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
بعد اللام لا يخفى مطلق الظاهر لعدم جريانه في الظاهر الا ان بعد اللام ان يقال
الا ضربت حيث يكون ما يشاع عن التشريع لا يشعور في ما ضربت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت واكرت
في الظاهر حيث يمكن ان يقال ما قام الا به وما قد لا يزيد فافترقا كما لا ريب
المستعمل منه في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قد لا يزيد ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى ما كذا ضربت ماضى
ممكن ان يكسب في كلام العرب حذف الفاعل بلا سبب سوى مسدود لا معنى
لذلك كما لا يخفى انما هو حذف الفاعل وقد يقال السيد السند قدس سره

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب

[illegible]

[illegible]

مستند الى شئ مستند ذلك الشئ الى ذلك المستند اليه مستند الى شئ مستند الى شئ
 الجواب ليس على ما ينبغي لانه تخصيص لم يعلم الاسم به تخصيص الاول لم ير وان الموتر في ذلك
 يكون الشئ مستندا الى مستندا اليه هو قيام احد الشئين بالآخر وذلك فيما يكون في مستند الى
 شئ واحد وان كان المستند انما قد يتصل بغيره في اللفظ وقيل لانه لا يتبع الاول المستند
 في نحو زيد معلوم القوة فاما ان يستند انما فليعلم ان المستند الاول المستند اليه
 بالاسناد انما هو مفعول متعلق بالفعل لان الاسناد بالفعل انما هو انما فليعلم ان المستند
 المستند الى الاسم من بالاسناد وقيام ذلك في ترتيبه انما هو انما فليعلم ان المستند
 المستند اليه فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 الى التركيب المذكور في المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 والمستند في ذلك في مرتبة الى آخره من غير ان يكون المستند المستند اليه فان قلت بل يجوز
 قيام الشئ في مقام الفعل في التركيب المذكور لانه لا يلزم المستند المذكور فليعلم ان المستند
 بينا دليل عام في التركيب المذكور هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 بان قلت فحينئذ مفعول الفعل في مقام الفعل في مقام الفعل في مقام الفعل في مقام الفعل
 الثاني انما هو مستند اليه مع وجود المفعول المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 في حوزة المستند هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 الاول والمستند المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 والاهجار او مجرور او مجرور غير محكية جزا مائة وان كانت محكية جزا مائة فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 يعني المستند المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 يعني مقام الفعل والمستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 فحينئذ انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 فحينئذ انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 المستند المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند
 المستند المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند اليه هو انما فليعلم ان المستند

الثالث من اعلت من الثاني من باب علت والذى زاد بسبب الهرة هو القول الاول
او من اعلت زيد ووافقه صيرت زيد العلم بمراد فافقه فافقه في اثنان فافقه اعلت
فعل ما ثبت لفعل الثاني من باب علت ثبت ثبات ما قبل اعلت
ومنه القولان من الشرحين فافقه مشهور في العلة بحيث يتفق من اهل العلم
والمسلم حصول الشرحين دليل على اللام القدرة الفعلة لعلته في الرضى قال اهل العلم
انما شرطه في حذف اللام الشرطان المذكوران لان جلة الافعال لا يجرى جازم في
فصارت مع الشرحين فافقه مشهور في العلة والرضى ان يكلف هناك ما قبل على اللام
القدرة الفعلة لعلته وحصول الشرحين دليل عليها فان النصب ووافقه
او لا شعور به في النصب وقد عرفت في آخرها
فوجب انما يذهب فافقه جازم صرح به اهل العلم في حواشيه وفي كتابه في اهل العلم
صرح به اهل العلم في باب النصب فيهم وقال الرضى كل مورد ليس من ضروريات القول
لم يتم تمام الافعال كما يجوز اللام الاستبدال نحو جيك بسمن فافقه في ضمن اذ يرب
فعل بلا عرض كونه جازم لان المسند اختلافه فافقه في بعض المواضع افعول
الافعال جازم فافقه القولان في بعض المواضع افعول جازم فافقه في بعض المواضع افعول
وقد جازم فافقه القولان في بعض المواضع افعول جازم فافقه في بعض المواضع افعول
بعبارة التحقيق جازم فافقه القولان في بعض المواضع افعول جازم فافقه في بعض المواضع افعول
المصدر فيهم تمام الافعال ليس من افعاله المصدر فيهم فافقه في بعض المواضع افعول
الخص في افعاله قال الرضى وقد جازم فيهم افعاله المصدر فيهم فافقه في بعض المواضع افعول
قد قدما ولا يخرج قد خرج في افعاله فافقه في بعض المواضع افعول
والا لئلا يذهب الى المطلق الموكود في غريب فافقه في بعض المواضع افعول
الافعال فيهم تمام افعاله فافقه في بعض المواضع افعول جازم فافقه في بعض المواضع افعول
الافعال فيهم تمام افعاله فافقه في بعض المواضع افعول جازم فافقه في بعض المواضع افعول
فافقه في بعض المواضع افعول جازم فافقه في بعض المواضع افعول جازم فافقه في بعض المواضع افعول

[illegible]

[illegible]

بعضهم ذلك بعدكم يعني وليس ذلك بسبب ما انتهى قبل من ذلك استعمل المصدر والبريد
 معنى العتق قبل العدل لا يريدون يجوز فيه الادراك ان اوله لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم
 المطابقة انتهى اقول قولا بل يلزم عدم المطابقة كيف يقال وهو في بياض الخدود
 او وصف الزركاني في الاصل مصدره هو صوم وهو يجوز ان يعتبره اصل فذاش ولا يجز
 ولا يثبت من ذلك ان يعتبره كالكه انما هو السبب في جميع فتايل ارجلنا اصله في ذلك
 عدول جازي الادراك لا يستلزمها في مخالفة الاصل فلا يسبق الزعم الى احد من الطرفين
 قام زير حيث لا يجوز فيه الا انما هي لثمة لا معنى في لغة الاصل والاستلزام حكمه على
 ما خير المتبادر من ان لا يسبق الزعم الى احد من الطرفين فيلزم في الفرق
 بين جميع صوره الاتساق وجوزها بوجوب عدم ما ذكره الفاضل في حاشيته فيقول
 ضرورة في تقديم الخوف في زير قدام في تركيبه الاتساق لا عليها وفي اقام زير في
 ابريقته الاستقام وتعلق الاستقام به والاستلزام الاستقام يجب تقديره
 لا تقول فان ضرورة قايمة في مثل اقام زير لكم قلت لا ضرورة لمجرد زير اقام
 بخلاف زير اقام انتهى اقول هو بحيث لا بد ان اراد ان لا ضرورة يجوز فلا يشترط
 في خصوص المثال المذكور فهو ليس تمام لان البحث باق في كل لا جزم فيه
 الوجهان من غير ضرورة وان اراد انه لا يتركب الوجهان تحت فيه الضرورة فهو
 ممنوع كيف وقد جاز الوجهان في مثل في الادراك زير قدامكم ان ليس تقديم
 الخوف فيها ضرورة فقلت يجوز الوجهان في احدا دون الآخر فوجب البصر
 الى ما ذكره الفاضل انتهى الا انه يريد على الفاضل ان يكون زير قدامكم
 في المثال المذكور مستعمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخوف كونه قايما
 للظرف على الاصل فقلت يجوز الوجهان لان الحال على الظرف انما
 خلاف الاصل الا انه يشك في تجوز الادراك في اقراره ونقصه مع ان
 في الواو المطلقة ثم قال الفاضل انما يشك في جعل قاعدة جزم الادراك
 بقوله تعالى اراغب انت من التي فانه مطابق للمفرد وتبين كونه

فتايل من خطه

فتايل من خطه

فتايل من خطه

لكنه مبتدأ واللام الفصل بين اراغب ومحمود باضني هو التذكير وباقا كما
فانه لا يكون فاعلا لكونه مبتدأ لعدم التحصيل وتكوننا اطلاع الشمس فاعلمنا ان
الغروب مع تميزا لكونه مبتدأ لكونه في الاغرب الماخوذ الشمس من الاغرب فثبت
لان لا يكون المكونة ليس فاعلمنا فيه عند الصريح بل يجب هذه كون الغير مبتدأ
سار ولو سلم فافضل جائز بقوة العامل لا وسلم فاعلمنا في من التي نقول
ولو سلم فاعلمنا في مشتاة وعلان عدم التحصيل ثم كيف ويجوز ان يجعل التوضيح
مقتصر ولو سلم فاعلمنا في مشتاة وعلان انتفاء التمام ثم كيف فاعلمنا في ان يقال
تقدير التذكير كما هو الشمس ثم لا ينافي تقدير التمام لان التمام اذا وقع في الجنب
الانظم كونها حقيقا كان او نظريا لما لا ينافي كونها في التركيب بل في التمام
لا شك حال اى ما وقع به لا ينافي بل جعله في التمام لا ينافي بل جعله في التمام
وجعل ما باربعية لان لا غير بدون الجار متعلق بتعريف الجنب فاعلمنا في الجار
او لا ينافي بالافضل الاول بعد الاصل وبعثنا في قوله الى ان انت خير من عامل
التوضيح يكون كذا هو الا ان الوجود الذي يحصل لا ينافي بالنسبة بسببه وبعثنا
ليصدق عاقا في زير قايما كذا يصدق عاقل زير اذ اطلع النسبة توقف على التبيين
فالطلع النسبة سبب فاعلمنا ان المبتدأ ليس سبب الا تعلق النسبة بل
هو شرطه ولو سلم فاعلمنا ان النسبة بالتقريب هو لا ينافي بل لا تعلق النسبة بغيره
الطلع النسبة فاعلمنا ان النسبة كذا وقيل ان لفظ قايما في زير قايما سبب فاعلمنا
الا سببا بالنسبة الى زيد لان الاول تقديم التذكير على التبيين وهو كما ترى
ليس على ما ينبغي فاعلمنا وكذا ان تقول المبتدأ بالنسبة الى التبيين هو
خير بان هذا التوجيه ليس على ما ينبغي لان موجب كون التمييز هو ان
يحمل الاشارة على هذا التوجيه لان ان كونها ما يخصها الى ان يكونه في التبيين
هو معنى المعنى في اشارة وبعثنا في غاية نحو هذا معنى الى اى وقيل في معنى
منه لطف حال قدس سره في اشارة وكان في التمام في زير اشارة حيث هو الى اى

اي لا يشبه في مادى الاراضى وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يفرق في شي من
الاراضى وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن ارتباطا فخر الى المعنى فافترق ما قيل ولا يخفى عليك
الارتباط من لا يفرق ما يفرق معنى الى ما يفرق وانما يفرق بان قوله اي في تعريف التبادلى
المستد فى تعريفه وقوله المستد فاشبهه ليس بذاك وجع اى حين قيل
لان الشك في ان كان التبادلى هو الشك فيظهر عيانا انما فى مقام الى فائدة الاراضى
لم يقل تلك الشك لا حاجة الى ان يكون له خلافه فظهر خلاصا راسيا بلفظه بل
من الى هذا المعنى هو التبادلى في شية القوة والحواشى لوقد الكلام فظهر ان ما قيل
في بعض المراتب في وجه عدم الاحتياج الى الباء من ان من ان المرفوعة تعلق بالمستد
ليس يوجد بوجه اذا لم يفرق على التقدير المذكور مفعول ثانى والمستد قد اى الى المستد
الى ان لا يفرق في مقام هو بغيره وهو التبادلى لا حاجة الى التبادلى على التوجيه الثاني بل
يغير نحو ما حكاه ذلك التوجيه وقيل من قوله وجع اى حين قيل انما يفرق الى
يظهر ان التبادلى اذا لم يفرق مفعول ثانى والمستد قد اى الى المستد
بغيره والادعى وان لم يحل انما يفرق الى بل يبقى كلامه واقعه بعد الى التبادلى
كفى التوجيه الثاني لا حاجة الى ان المستد قد اى الى المفعول الاول فيه بل يغير
نحو انما يفرق على المعنى بوجه ان كانت خلاف التبادلى وخلاف ما يفرق لوقد الكلام
اذا لا يتوق في حق ان يتعلق قوله اي في تعريفه ان لا يشبه وعلى المعنى المذكور فظهر عليك
خلافه وان كان ما قيل من ان التبادلى على التوجيه الثاني المستد ليس بوجه
في محله ان يكون المعنى حين قيل بالتبعية لكنت ظهر لبيان فائدة وان لم يقل بالتبعية
لكنت وذلك بان يقال بالتبعية ولم يقل بالتبعية لا حاجة الى انما يفرق الى
او لم يقل بالتبعية وان مفعول ثانى بل يفرق بالتبعية مفعول اولى كفى التوجيه الثاني
لا حاجة الى انما يفرق على المعنى ان المستد قد اى الى المفعول الاول بغيره وانما
خير بان لا يفرق في قوله لا حاجة الى انما يفرق الى المستد قد اى الى
يخرج به القسم الثاني من التبادلى وكذا يفرق في الغريب زيد فبان انما يفرق الى

[illegible]

[illegible]

الى الاول على نيته الى الثاني قوله حال ضمهم الاستعداد عامل في التبدل والتبدل عامل في
 قد عرفت ان التعديل بسبب قوله وهو على وقيل كان نحو عري والاولى وهنيس على ما بيني
 لما عرفت من تخرج الرضوان من نحو عري والاولى فان كان الاستعداد عامل في التبدل
 والجزء قوله وقال آخرون كل واحد له ذنب عليه كسائي وانما آخرون والاولى حال
 احواله فيجب ان لا يخط فيه كونه حال التبدل وصفه فان دال عليه فيها والاولى
 بما يدل عليه قوله في داره زيد في المعنى والله خلاف في تعيين الاستعداد في نحو في داره
 زيد فيكون يعود الى زيد فيكون فاعله وربه هذا كلامه وانه خشن وان جملته المرفوع
 يعود الى الطرف في التبدل كونه فاعله ومتبدل له اسم كونه فاعله لان افعال قيل والذكر
 وربه في المعنى فان قلت في داره قيام زيد لم يخرج الكوفيين اليه اما على انما عليه على
 قد ساء واما على الاستعداد فلو كان العبرون لم يعد على التبدل او بل على ما اضيف اليه
 والمستحق لتعظيم انما هو التبدل واما جازم العبرون فلو كان يكون المرفوع متبادرا
 فاعله بقوم في الكلام مخرج البيت وقوله المسألة تلك التي وحاشا ان كان اسم في
 نيته لتقدم كان ما هو في الكلام في حاشية نقل معراج الجواز في هذه المسألة
 على الوجه المذكور عن العبرين واما ما عليه في التبدل فلو كان في التبدل فلو كان في داره
 زيدا فاعله كذا في داره قيام خود وفي داره عبيد فاعله في التبدل فلو كان في التبدل
 العبرين جينون وبعين تلك فالتقول من احواله في التبدل فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل
 يجوز فيها حاله في كلام ابن مك في التبدل فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل
 انتهى فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل
 قوله وانشج صاحبها في الدار قال الرضوان جازم جازم فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل
 في الدار طلب التبدل فيكون طلب الفعل لقول بل لا بد من هذا الكلام في الجوز
 حكم بانما عه على ما دل عليه كلام المعنى حيث قال فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل
 في الجوز فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل
 تقديم المفعول نحو واذ انك ابراهيم ربه ويتبعه بالجمع فلو كان في التبدل فلو كان في التبدل

التعريف الفاعل وتكون في مفعولها سبعة تفسيره في المفعول والواجب فيها تقديم
ثم الجزاء المفعول في الكلام قوله مثل قوله تعالى مما يخص فيه التبدل بالصفة
لنفسه نحو رجل من بني كنانة في قوله كنانة اسم مكان لا يدرى أي كنانة
منه أو من حكم الجزية فان قوله أكثره والصفة تشاؤم الجزية عنكم بول فرسية
من الرجل فرسية فليس هذه الصفة داخل في ماية بل هو قول الناطق في ماية بل
الآن في قوله تعالى انه لا يلقى في التخصيص لانه لائق بل ما يدور من شخص يخص الجميع وكذا
رجل يلقى لانه في من رجل غير فالصفة ليست داخل في ماية الرجل محصلة ماية الرجل
بالفهم بخلاف الناطق فانه داخل في ماية الآن فان كان اذا وقع متبادرا لغيره
من صفة كمال منه التخصيص بالقياس الى الجميع كقوله اني اهدي جارا جارا فلو كان
ناطق يلعب بالخطبة لان الناطق ليس بالمتعلق بماية الحيوان فيمكنه تخصيصه
اذا التبادر هو الحيوان في التخصيص مطلوب فيه بالجملة الصفة لا بد من ان تكون صفة
تخصيصا فربما او فروع في المفعول حيث كل صفة كمال الغاية فلو قلت رجل من بني كنانة
جاءني لم يزل ينادي اذا لم يزل ينادي بالجملة الصفة لانه اذا جعل بالجملة الصفة فلو قلت
بماية قوله حيث وصفت بالكون تخص بالصفة التخصيص النوعي ولا ضابط في قوله
مفعول لا يتبادر كيف وقوم الاستعداد بالصفة في رجل عام جاءني ورجل طويل جاءني
فخصما بالصفة التخصيص النوعي كما خرج به الترتيب والاعتناء اني قد سكره
في شرح التخصيص والمطلوب من قوله الاستعداد الحيوان بالخطبة بل انما ذكر في
العام في قوله الترتيب التخصيص التبادر فيما هو الحيوان والجملة بالصفة التخصيص النوعي
فقط لا يتبادر بان فيجب بالخطبة لعدم تخصيص التبادر في هذا لان في
تخصيص كفاية التخصيص ان في ميدان ناطق في ارضه ان اذا التخصيص فيه بالقياس
الى الجميع لانه التبادر والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى الجميع ماية
الاستعداد او التخصيص انما يطلب في التبادر في مفعول التخصيص بالخطبة
ففي قوله تعالى اني اهدي جارا جارا في قوله وما كملت التبادر في التخصيص

التفصيل يخص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاحمال ليس كذلك فليفت
 صورة التخصيص فليفت ان يفتل بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة
 في المثال المذكور في كونه مسمى بصفة واحدة لا بد من كونها مسمى بصفة واحدة لا بد من كونها
 صورة التخصيص بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 المهم ان يفرق بين التخصيص الراجح والاشراك بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 قلت ان الحكم بغيره من باب التخصيص بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 اذ لا بد من كونها الحكم بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 ان قلت لو لم يوصف بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 وحيث لا بد من كونها الحكم بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 فيكون نظير كل رجل كافر في الانسان قلت فرق بينهما فان الحكم في كل رجل كافر
 قبل كل حكم المثال النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 الصفة جازت تخصيص المصنف بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 التخصيص الراجح والاشراك بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 التسمية للمفهوم نفسه اي التخصيص بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 بحيث ان لا يفرق نوع وجو التخصيص في الاحمال وهو اول السكينة والتخصيص تحليل
 الاشراك والصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 صورة التفصيل نحو حيوان مطلق يفتل بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 يخرج على ان المطلق من مضمون التخصيص بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 اراد في المفهوم في قوله التسمية للمفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم
 ليس بصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 الاحمال مفهوم لان التسمية لمفهوم حيوان مطلق وان اراد مفهومه لان التسمية لمفهوم
 بالتخصيص الراجح والاشراك بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي بالصفة النوعي
 المفهوم في نفسه لان قوله التسمية للمفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم

والمشقة انما هي التي لا تستعمل في بيان بالشيء فثبت عدم الفرق بين
الشيء والخاص في كل ما يتصور ان يكون له كسب من ان ليس كسب لا يثبت في بيان
الشيء بل هو في قول حاصل بالوال ان العبد لو لم يوصف لم يصح ان يثبت له كسب
الحكم على النكوة المحققة خلافا من ان يقال بانها خلافاً بين قوله الحكم هو الذي
والسالم فان در ادب ان عدم صحة الحكم على تقدير عدم الوصف لا يستلزم عدم صحة
الوصف بل هو وجود الحكم الخاص كالسالم في قوله فيكون نظير كل رجل كافر في الدنيا
وجود الحكم على ذلك التقدير من حيث ليس فيه شيء مما يدل على العموم بل ليس
فيه على ذلك التقدير شيء مما يوجب التخصيص فكونه نظير كل رجل كافر في الدنيا في
النسبة في خبرنا من فائدة الاصل في قول من قلت انه ثم انظر ان قوله الصفة جاءت
بمحقق الجمع لا يصح بل ثبت قوله فيكون نظير كل رجل كافر في الدنيا فتدبر قوله
فان الحكم بهذا الكلام يعلم ان ام المصطفی صفة من ان يطلب بها التحسين بل هو
علم صريح بالبر لا صفة من هذا العلم كما لا يحل الحكم بحمل التماثل بل هو العلم
بشيء واحد لا يشترط ان يكون في كل واحد من التماثل مع غيره لانهما حال متعين
وطلب جريد في علمه كذا في هذا في الدلالة بقوله فكل واحد منها يخص به هذه
الصفة لان الصفة يجب ان يتقيد بالحكم ان التماثل عالم باتحاد الصفات
بمفرداتها قبل ذكرها وانما هي بها يعرف التماثل عالم باتحاد الصفات بمفرداتها
قبل ذكرها وانما هي بها يعرف التماثل الصفات وتميزه بما كان يورث قبل من
الصفة بمفرداتها فان قيل في هذا ان هذا التخصيص عند الحكم منه علم كونها
في الدلالة اختصاصها بالجمع هو اختصاصها عند التماثل ثم انه ما يلزم من ان يكون
بالتخصيص المذكور ادعاء جريانه في قوله رجل في الدلالة بل رجل في الدلالة
في الدلالة والدلالة دلائل استقائية مع وجود التخصيص في بعض صفات بل هو
التخصيص في مثل رجل في الدلالة في ان تمنح الاستدراك به مع وجوده
بان التخصيص في كسب عظيم انقضائه الصفة مع حواجز كسب انقضائه

من مقتضى ليس بجيدان جوارك كيب انقضى الى مقتضى هو الصدق مع جوارك كيب انقضى الى
 ليس عند القائلين بالتحصيل ثم ومنه غيرهم غير مضمون لانه قبول للاقتراض
 مع انه غير مقبول نعم لو قرر الادراك على ما قرره البرهان حيث قال ولو كان الجواز لشك في
 المثال المذكور معقود المسكليم كيج اصحاب الادراك لغزم استماع الرجل في الادراك بل على
 في الادراك وادراكه لعدم تعلقه بالادراك على حصول الخبر عند المسكليم وعدم شيء غير محقق
 به المبدأ كان موحداً كمن كمن الناقصة في قولهم وعدم شيء آخر مما في بعض شروح الباب
 من الجواز ذلك وقوله في سياق الاستفهام لان النكته في سياقه في تدويل المعرفة
 تحمل ان يكون مراد ان الاستفهام النوع بتدويل بالمعقود هو الهزة المعادة بام
 ظهر ما يحمل الى التاديل لانه غير صحيح اصلاً والحق ان قال المصنف بالتحصيل بوجه
 من الوجوه في الاستدلال انه كونه كيت كوجبه كلامه في شرحه فسطوته وان لا يرد على شكل
 كيف وقد وقع التبدل كونه مطلق الاستفهام في القرآن والحديث وكلام المصنف
 فكيف يحذف التسوية الهزة المعادة بام فالسوغ يوقع التبدل كونه مطلق الاستفهام
 بان كانت التبدل كونه اسم استفهام نحو ما تكتب فيك واما ان رساها حتى السورة
 او راقية بعد فداي حرف كما في نحو الكرم الى ديل فاقول في السورة الاستدلال والتاديل
 بالمعقود ما عرفت او علم كما في كلامه حرف الاستفهام لانه كما ان حرف الانكار
 بمعنى التسوية في سياقه قسم كافي الثاني المذكورين وكافي في استكمال الاستفهام
 صريح في المتن انه لا يتم ذلك في مثل الدليل في الدار على رجل في الدار او فيكم
 لنكته في الدابة وكيف ان يقال زيد ان الاستفهام ليس باخباري يقال لا
 فائدة في الاخبار عن النكته الخصة فلا بد من التحصيل بل هو ان كونه فيقول
 بالتحصيل انما هو في الاخبار بل في الدابة كونه اي من الامرين اي اي
 من رجل وادراكه المعلوم كون احدهما في الدار كاي فيها فقول المعلوم
 مشعر الى رجل وادراكه كاي في الدار كاي فيها فقول المعلوم
 لا يدل على انه فانه مما قيل ان المعلوم في سياقه كاي في الدار كاي فيها فقول المعلوم

على اثنين فكيف تخص كل واحد منهما في كل واحد من الوجودين فكيف ان
غيره في كل واحد منهما فان في الوجودين هما وان كان كلام الشريف
قدس سره في شرح المعنى يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لا يجوز
ان يكون عروفي زير عندك ام عروفي مطلقا زير عطف مفردا فقلت لا في
المستند المذكور اعني عندك كافي فذلك تمام زير وعروفي يكون نهك تركب
لغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازير حاصل او حاصل عندك وفي ذلك
التقدير مستند ارجح الى ازير وقد استدل الى الطرف فذلك يعلم خبر اخر من وجهات
قام فيما ذكر من المثال فانه على مطلق القيام ليس فيه ما يقتضي ربطا بغيره
الا ترى انك اذا قلت زير قام وعروفي لم يكن سنا وقام اليها جيبا فمثاله على
ضمير زير في الكلام وقال في حواشي استدل في الطرف الاستدلال بغير زير لا يصلح خبر اخر
وقد يصلح خبر اخر اليها انما القولنا زير قام وعروفي فانه لا يجوز ان يكون
خبرها بل يجب ان يكون خبرا في خبر قام او قول كون الطرف مستقلا بغير
زير على تقدير جبهه خبرا زير فقط مسلم واما على تقدير جبهه خبرا بغير مسلم كخبر
على وجهه الى زير اليه على ذلك تقديره ولا يلزم وجهه الى احد الاربعين
لا احد الاربعين بخلاف زير قام وعروفي ان افراد الفعل فيه دليل على وجهه الغير
زير ولا يلزم وجهه الى الاربعين معان ان المذكور فيه احوال فقياس ازير عندك
ام عروفي على قياس مع الفارق لا يقال المذكور قبل الطرف احد الاربعين
كلها ففتح وجهه التفسير بان لا حاصل المذكور لا نقول يجوز ذلك نية التخصيم
والا خبر كما قال وسلامة التفسير في في السطوح في بحث السندان الجبر في
قوله فانه من كيف وارتب جوده وقد كان الجبر والبر والبر من غيرا ففتح
بنته لا وجره محذوف والجملة عطف على وقد كان اليسر فيتم العطف قبل
تمام العطف عليه لان هذا السناد في نية التفسير وفي المعنى وقد جاز
في انت اعلم وزير كون زير مبتدأ خبره وكونه عطف على استلزام

يكون خراجها من قاطن قوله فتعنت في النكرة قطع الاحتمالات اذا الحكم عليها
احد محلات ما اذا كان احد غير معين فان فيه احتمالات معين فاما اذا تخصص في
المقام التخصيص برفع الاحتمال او بطلانه لكن لا يوافقه هذا المعنى منه خلاف المبدأ
المصطلح اذا التخصيص عند النجاة مما هو من تقييد الاشتراك كما حصل في النكرات
فالمركب قوله اذا تخصصت اذا تعينت النكرة برفع الاحتمال بسبب كون الحكم غير كلي
او يكون التخصيص لاحد الى احد التعيين والتشخيص بحيث يرفع الاشتراك في تقييد
وعلا من ذلك ان السبب ان يقال بالتخصيص يقال الاحتمال او بعدم قوله او يستعمل التبادر
الذكر في موضع الحكم ان قولهم ما لم يرد اناب الاشتراك في مقام الحكم والمقصود
مفاده من هذا التركيب وليس المقصود ان اصله كان كذا اذا كان مستقلا في مقام
الحكم وجب ان يكون له اناب شرعي ان يكون شرعا من لا يرفع في ابر ثم قدم
ليفيد الحكم ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحكم كذا ذكر وفيه بحث لان افادة الحكم
لا تحيل الى القول بالتقديم والتأخير كيف وتقدم السند الى القول بالتأخير
حصلا يجوز عليه سواء كان المسند به مذكرا او مؤنثا عند الشيخ عبد القاهر وهو لم يكتف به في كتاب
منه ولا يفيد فيه التخصيص فحقه فالوجه ان يقال بتخصيصه بالوصف المقدر كالتعالي
صاحب النقي ذكره وما يخص به فاعمل قبل ذكره وهو مذكور في كتابه عليه صريح في
الفاعل عند ذكر الفعل وقبل ذكره يخص يكون مذكورا ولا يكون مذكورا عليه صريح في كتاب
الفاعل عند فعله عند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان الانسان في مقام يتقدم عند
ذكر الفعل بل انما يتقدم بعد ذكر الفاعل فتخصيصه مقدم على كونه مذكورا عليه لا يحصل
عند ذكر الفعل كونه مذكورا عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فان رفع ما قبله مذكور في
تقديم الفعل عليه ليس بشيء لان اختصاصه بالفعل لا يحصل بعد كونه مذكورا عليه
بانتساب الفعل اليه فكيف يخص اختصاصه المصنوع كونه مذكورا عليه بالتأخير
مذكورا عليه اذا قلت تمام علم من غير ان ان التخصيص مقدم على الحكم لانه
مرتبه على مجرد ذكر الفعل من غير ان يقترب المسند الى شيء والحكم يكون احدهما

رضا علی مولانا صاحب

رفیقان! مونس عسائی

انقلابی مودنا و سبیل

يجوز ان يكون قائم متبادرا وجعل بدلالة خلاف الظروف فانه يتعين كونها اسم وفيه
 بحث لانه على تقدير كون جعل بدلالة لا يصدق عليه شي من قسم التبادر الا الاول هو
 ظاهره والثاني لانه ليس بصفة واقعة بعد حرف الاستفهام والنفي ولا رافعة لطرف
 يكون متبادرا ثم لو جعل رجلا فاعلا لكان من القسم الثاني من التبادر لانه
 لا يفسر على ما عرفت وجعل الرجل والميل منه بغيره رجل قائم تكلف بارادته
 جعل قائم مفعول مقدر بغيره ونحوه لا يوجب له صفة من غير جعل فيه لانه
 يكن لها في الظاهر على ان يصير التقدير كذا شي قائم رجل ثم لا يدرج تقديره في
 الية لانه في ركائنه على ان عدم كون الفاعل في الظاهر كم كيت ولا ضرورة في
 جعل رجل بدلالة قائم ولم ولا يجوز ان يكون فاعلا لقائم على نذب ولا تحسن
 بحذف حرف الاستفهام على نذب باقي البصريين والكمال لانه لا يلزم فيه لا حذف
 الموصوف ولا حذف الزموني بعض حاشية قوله فانه يتعين جوازه بحث يجوز
 ان يكون متبادرا بتقدير كائنه في الدلالة على قائم او جازع ان الطرف يصح ان يكون حالاً
 في التيسر بالكمال وفيه بحث لان الكلام في الظروف الذي حذف متعلقه وبناب
 عنه ولا يمتنع التيسر بالكمال كم كيت ولا يجوز جعله حالاً في نحو في الدار رجل اذ ليس
 فاعل ولا مفعول يكون الظروف حالاً منه وجعل حالاً غير جليل على ما ذهبوا اليه
 متنع عند الجمهور من الية لانه يلزم تقديم الحال على الجاهل المسمى به وهو متنع على انه
 ان قد يراد به ان يثبت المذكر بغيره لا مستدراك ورواها في دليل عليه وفي الزماني
 اذ لو قلت في رجل قائم رجل افعال كونه رجل جوازه قائم اذ هو لا يفتقر
 وفيه انه لا يصدق عليه شي من قسم التبادر فكيف يصح ان يقع انه يميل ان يكون
 متبادرا بحذف حرف الاستفهام وهو محمول من حيث انه اسم وان اشغ بعارض
 اقول وفيه بحث بمعنى الميل الظروف متعين بغيره بخلاف قائم رجل فانه
 لا يتعين لها كونه ان يقول افعال قائم في الدار فيكون متبادرا اسم وفيه
 الية بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدلول الاخبار عن التكرار على العائدة

انما قيل بدلالة التقدير

في الخبر الذي عرفه ويطرد مجرور اختصاصه فلو قيل في الدار رجل لم يرد ان لا
يخرج عن ان يكون فيه رجل ما في الدار ما لا فائدة في الاخبار بذلك مرجح به صاحب
المنهاج والظاهر بان تخصيص ان لم يرد به اليتم ما ذكره يترتب بان الدار على الظاهر
ولا على اختصاصه او تخصيصه فيه حاصل على ما قرره اشارة قدس سره في الخبر في الدار رجل
وان جوزه تخصيصه فيهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص
فليس كل تخصيص محتمل للغايرة فهو في قوة التخصيص بالصفة كما قيل رجل
موصوف بصفة استقراره في الدار كاي في الدار وهذا الحق يجب في خطه بقوله
وان لم يكن مقصودا اوليا نسبة الى الحكم بان المصدر منسوب الى فاعل الحكم
وهو في الرفع فلو كان الحق اذا حصل سلبت له ما في حيث تحته
وعمل الى الرفع بقصد الدوام فان قلت الظروف مقدر بالفعل على الاكثر
فيكون سلام عليك جهة التسمية بخاصة فعلية والاسمية التي هي بخاصة فعلية
التجديد والفعالية قلنا الدال على الدوام هو الموصول الى الرفع كما ان في الرفع
قدس سره لا تضمن الاسمية او القول بالظرف منها مقدر باسم الفاعل مفرق
الدلالة على الدوام قال العلامة المتفاني في السطوح يجوز في الدار
تجمل الثبوت والتجديد ويجب تقدير حاصله وحصل ومنه يعلم ان كون الظرفية
لاختصاص الفعالية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي هي بخاصة فعلية
التجديد والدوام باعتبار الاسناد ليس في الفعل في زيد قام سندا الى الغير
لا حكم اسناد على جهة القيام وصدور زيد فكيف تصور ان يقتصر الاسناد
فيهم مع خبره الى زيد ودوام القيام مستقيم الاول ومنع الثاني من كونه محققا
او قول (فائدة الاسمية المذكورة) التجديد حقيقة كما اذا لم يكن محدودا مع
الفعالية اي سلام قبل اسرار على اذ ليس مفرقة بتقدير اللفظية بل
بمعرفة حقيقة كما كان في عند النعت وهو قال في كتابه قال سلام على من لم يخرج
الى الغيبة هذا اي القول بالتخصيص ووجهه عند تنكير التبدل في

حق يكون لا خيار من النكحة المختارة من بين النكحة قال لا يرضى به من النكحة
على ان يجب ان يكون المبدأ على ما ذكره يجب ان يكون المختار موزوناً ويكون فيها تخصيص
وقال بعض المحققين منهم قال لا يرضى وقال ابن ابي ابيان وما ارضى وقال اذا كانت
الغاية فالاختيار لا يكره ذلك لان النكح في الكلام افادة التخصيص فالاختيار على
الحكم من تخصيص الحكم عليه شيء افادتها لا يجوز لا خيار من المبدأ ومن الغرض
منه ان كانا من نوعين فالتخصيص موزوناً وغير تخصيص شيء واحد وهو عدم علم
الغاية يحصل ذلك الحكم للحكم عليه فلو لم ذلك في الموزون كما لم قيامه غير موزون
وبوم يكن رجل من الرجال فاما في الدار جازيك ان تقول رجل قائم في الدار
وكذا القول كريب انقص راحة التي هو بهذا المبدأ بين قولين منافية تاماً انما هو
لا يجوز ان يكون ثابتاً في نكحة مختارة اصلها واداءها لا يوجب تخصيصه وابن ابيان
يجوز ذلك هنا حصل الغاية فيميز عنه غيره بوجوه وتارة قطعت لادامه ذلك
الغاية من المبدأ فيختار من النكحة فافادة كذا في رجل مات وكذا في رجل
والنكح لا يثبت انما لا يوجب انما تعلق في كل حال ان جازيك عند ذكرك المبدأ
رجل مكرام فخرج من بيان التخصيص تحله ولكن الغاية وفيها نسبة ما يتبعها
يجوز ان تعلق لا يشك المذكور في المبدأ فالتزوم منه فاقبل ما تنافي بين كلامه
وهو ما ذكره بعض المحققين لان الغاية لا يراها ان المبدأ لا ينفى قطعية بل يميز
بين المبدأ من الحكم على النكحة وبغيره فخطا اصله فاختلاف بين الغاية فيكون على
معرفة خالي الحكم على النكحة ليس على ما ينبغي نعم ما قال صاحب الفقه لم يقول التقدير
في مشابهة ذلك الا على حصول الغاية وراي المتأخرين انه ليس كل الغاية التي
الي هو اطلاق الغاية وراي المتأخرين انه ليس كل واحد يتبعها الي هو اطلاق الغاية
فتصور ان من تعلق على مكرام في المبدأ لا يوجب له المبدأ فافادة هذا كلامهم ثم قد يكون
الغاية وعلى الجواز حصول الغاية فذلك يمكن المبدأ او نكحة ففقه كما مر من
توضيحه الى قوله رجل مكرام لم يوجب له المبدأ فافادتها فافادتها في الدار

الذين
اتوا في موهبة صاحب

رجل كذا من الوقت يخرج من ذلك يكون له رجل دارا فلا ينفق في الاخراج بذلك على من لا
بين القولين بل لا قول بالضرورة في توجيهاتها فتخصيات اى توجيه في توجيهات
التخصيات الى التخصيات اذ لا توجيه في توجيهات التخصيص في التخصيص الى التخصيص
نقش في توجيه لا يتبدل الى هذه التخصيات بل تداخل التخصيات لذلك
التوجيهات اذ توجيهها لا يحد فيك فلا تعرف تخصيص من التخصيص الى توجيهها
ذاتها فلا تفرق في توجيهها بل لا تفرق في توجيهها بل لا تفرق في توجيهها
والحكم منها موخر وكونه في الاصل موخر لا يوجب ان لا يوجب نقدا واما توجيه في الدار
رجل كذا فكيف ظهر في توجيهها ان ليس هناك توجيه واما توجيه في الدار
والتوجيه سلام عليك فلا تفرق فيه الا ان بعد التفرق اذ لا يكون للمنفق في رجل كذا
على ما كان عليه من حاله في توجيهه لمحصل التوجيه لعدم علم التوجيه بمحصل التوجيه
التي لا تكون له بل لا يكون ان يقال رجل قام علم التوجيه بمحصل التوجيه
مالي الاحكام وهذا القول اقرب الى الصواب لما هو من التخصيات
وبلغى الاخبار من الشك في الحقيقة اذا حصلت الاتفاقية في كلامهم نحو توجيهه وتوجيهه
وخرجه فانما اريد اذ لا يوجب في توجيهه في توجيهه وتوجيهه في توجيهه
اتفاقية بالتخصيص بالتخصيص بل لا يوجب في توجيهه في توجيهه
بوجه كونه قسما من الاسم فلهذا ان لا يكون قسما من الاسم فلهذا ان لا يكون قسما من الاسم
فهو من وجه كيف لا يفرق في توجيهه في توجيهه وتوجيهه في توجيهه
ان من ان يكون حقيقة اذ لا يكون قسما من الاسم فلهذا ان لا يكون قسما من الاسم
ان لا يفرق في توجيهه في توجيهه وتوجيهه في توجيهه
حقيقة اذ لا يفرق في توجيهه في توجيهه وتوجيهه في توجيهه
منها كبريات في حكم الكلمة المفردة اعني قسما من الاسم
ليس متعلقا باسمها ولا متعلقا باسمها فلهذا ان لا يكون قسما من الاسم
واين ملك الى تركب تخوين الطول اذ لا يكون قسما من الاسم فلهذا ان لا يكون قسما من الاسم

[illegible]

الطير وجو قطيفه ضار مني ثم الرجل زبد زبد رجل جيد لانه نضر بالليل
 المخصوص من نفع بالابتداء والخبر متبادرا ذلك كان خبر مقدم برجل نوك البتة وعليه
 مقدرا على فعل الموح والدم وموخر عنه كوكبت ثم الرجل ويترجم السيدان وحيدتا
 وزاد لظهور كونه متبادرا قبل خبره فلو كان الخبر يفتيا على جملته لوجب ان يكون فيها طير
 ثم الجبل الاستعارات لثقتة المذكورة على الوجود الذي قطعنا عنه فقال فلم يبق لفظ
 الوجود وان كان يكتفي به في تقدير المفعول على الوجه المذكور في الاحتياج الى الخبر فان خبر
 بان النفاة قد جعلت اللام بعد خبرها لا يفي وقد عرفت انه لا خيار عليه فلم يحقق
 والمفعول الباعث الى جمل جملته في تقدير المفعول والضمير من تعريف الجنس النائي
 الخبر هو الاستفهام بحيث يكتفي من ثم الرجل ثم كل رجل هو رجل فيه زيد بل ان جنس
 لزيد يطلق عليه وعلى غيره ولا يثبت على الخبر بل ليس بالتصديق من الخبر لا ذرا
 يعود الى البتة لانه يحصل الابطال فاذا ذكر ما هو جنس للبتة او صادق عليه كان خبره
 الخبر في حصول الربط وكذا اللفظ الاول على من اعم واسهل من الخبر منه بحيث لا
 وغيره ويرسل هو فيه يوجب من الخبر كونه ذكر الخبر منه ما غيره لانه ان يقول
 ان من كل ما كانا لا نضع خبره وادبره ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس من
 الخبر فاعادة لفظ الخبر عنه بطريق اول مثل لدى الموت لا سبق الموت
 مستحيزا ما ذكره المصنفات في شرح النحاج وانت جريان هذا الوجه لا يدل
 على نيابة التعريف على نيابة التعريف بل نيابة جنس المطلق على التبدل وغيره
 لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة المطلق على التبدل وغيره ينبغي ان يوجب
 الخبر فيجوز زيد ضرب رجل لان اسم الجنس موضح على نيابة من حيث هو او المفعول
 المستلزم هو المطلق على زيد وطيره ولا سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على
 ان اللام الجنس لا يقال كون اللام للمعد الخاوي الخبر يستلزم جواز زيد ضرب
 الرجل على ان اللام للمعد الخاوي لا يقال لا يقال في جواز اللام مع قبيل لاجل
 التبدل بمفاه بوراس للمعد الخاوي في ريقه اذ ليل الموكوبه ان دل على كون

المخصوص متبادر كان متبادرا ويلزم من ذلك كونه غير متبادر عند وصفه هو ان يكون
 ذلك يجب تقديم التبادر لعل لا يكون كان متبادرا ويجب تقديمه لانه لازم باطل فاللزم
 متبادر لا يقال بتقديم واجب لكان لا يصلح مستلزا في التبادر لانه مطلقا وبنهاية
 يدل على ذلك قول الرضي قول المصنف ان كان التبادر مستلزما مستلزما غير التبادر
 يجوز بتمامه فانه لو قدم التبادر بالفاعل لكان التبادر بالفاعل بالبدل مع الفاعل محذور
 الا في موضعها وان لم يلزم الاتساق بالفاعل كقولهم يلزم الاتساق بالبدل مع الفاعل محذور
 الا في موضعها وان لم يلزم الاتساق بالفاعل كقولهم يلزم الاتساق بالبدل مع الفاعل محذور
 بدل التبادر حيث قال في ذلك التمام فان قيل فليكون كان التبادر مستلزما مستلزما
 فاما وان لم يلزم فاما لو قلنا ان التبادر بالبدل من التبادر فان لم يكون في التبادر
 ان التبادر لا يخلو من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 الاتساق بالبدل في التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 يجوز في التبادر فانما يكون فارق من ان التبادر يكون في التبادر بل من التبادر
 يكون في التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 يستلزم من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 الرجل راوفا لا بد من الاتساق بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 من صور الاتساق وفيه ان الاتساق بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 في حكم التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 الهندية بين صور التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 ليس في التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 فاما وان في التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر بل من التبادر
 ابن الحارث في شرح الفاضل حيث قال كون المخصوص غير متبادر عند وصفه
 وجهين نكاحا ومعنا انما لا يخلو فلان التبادر لانه كان خبره فاما وجه ان
 لا يتقدم عليه وفي حيل ذلك ككسر خروج من هذه القاعدة وهو بعيد الاخر

[illegible]

انقلاب الوجود

كفر وادنا كره الرضى من ان الجدل هو جوهر من جنس كونه من المتبدل
اولا فان كانت الحجة الى الغير كافي فبراهين ان كونه هو زيد محتمل وكما في قولك مقول
زيد قائم كانه ثابته بغيره بها هو يدل على ان كونه هو تفسير التبدل لا كونه هو كونه الى الغير
ولا يدل على عدم احتياجه الى التبدل في الوجود في الخاص ما يدل على ان الرضى هو ما يقع
ما قبل ان يكون التفسير للتبدل ليس بواجب يدل على كلام الرضى في هذا المقام ثم ان
العلامة التقارري في شرح المتكلم يدل على عدم احتياجه الى التبدل حيث قال علم
من كلام المتكلم وجه قول العلامة لا بد في الجملة الواقعة في التبدل مع عايد الى التبدل
مفهوم كافي ريد قام او مقيد كافي الكبر الى الكبريتين وهو ان التقوي لا يكون بدون
ارتقاء الفعل الى غير التبدل والسي لا بد من التعلق بالتبدل وهو يقتضي رتبة
وهو من العايد وهذا الغايم لو كان المستند المحل في غير رتبة ان مستند من هذا الحكم
الصحيح بانه لا بد من العايد منها ليست معنى تعلق بالجوهر كافي السبي او ثبت
له كافي التفسير بل هي نفس الموصوفه ومعنى عنه وهو من الاربعة التي بنفسه في الكلام
في المعنى الثاني الا ان في قوله الذين قد يوايأنا واستكدرنا عنها او كيف يحاسب الخبيث
ان السمع والبصر والحواس كل او كيف كان عنه مؤثرا وخبرنا من بالحواس المسببة في
التبدل كالموصوفه او بوضوح وان كانت له بوضوح السمع فمعنى زيد قائم هذا المعنى زيد
قائم ذلك المعنى في قوله حله في الآية الثالثة والاشياء تعلق بالواو ووجهه ان
وهو هو زيد قائم منها كذا وكذا في قوله قائم وقصود من هذا ان الواو في
فالجملتين كالجمله وانما الواو في الفعول تعلق بالكل بدل جواز هذا الحكم
وقاسد من هذا ان يقوم ويقصد ان من شرط التبدل حل خبره بولن جازا بيا في
تكملة زيد يقوم كوان قام والاشياء الى التبدل في خبره هو قول الجمهور
وطايقه من الجمهور ومنه قوله تعالى وما من خاف ببقائه رب من انفس
من الهوى فان الجمله هي الواو في الفصل ما قلناه وقال الجمهور بالتفسير
في الكلام في قوله قال انما هو جاز في الفصل ولا يحصل بالربط وذلك في

[illegible]

لما شئ الهند في الترجمة الشرقية على ما عرفت انما في المعنى وهو
وانما ظاهره وروى انه لا تقدير في كونه عندك وهو في الدار ثم اختلفوا في
بناء على وجوده انه لا تقدير في كونه عندك وهو في الدار ثم اختلفوا في
الناسيب المتأخر وزعموا ان في الدار كان فيه كونه عندك وهو في الدار
غيره وان فلك ذهب بسببه وقال الكوفيين ان صاحب الدار هو هو
في الفين المتأخر ولا حول على الذين الذين الذين وقالوا انما في الدار
جوابه ان عند الكوفيين على الخلاف بينون انما كان هو هو في الدار
ان كان هو هو انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
على انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
عندهم معنى هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
بها هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
بجمله من قبيل ذلك في الدار انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
قوله ما في الدار انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
في الدار انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
اجاب بعض اشرارهم ان هذا لا يثبت في قولهم قد ثبت بالفعل بالفعل
الحق في الدار انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
الفعل الحاق بالذي لا يكمل ثم ما في بعض شيوخ الهند شي من قوله انما كان هو هو في الدار
هو انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
فهم انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار
انما كان هو هو في الدار انما كان هو هو في الدار

ما علة الفعل المحذوف او العرف اذا لم يوجد فيها شيئا عن الاستقرار وقربها
 من الفعل لا عما وجد فيه خلاف انتهى اللسان يقال الرضى لا يقول بتقدير العام
 في المثال المذكور بل بتقدير اني ارضى وفيه انجح لا يجوز ان ياتي قرينة وقائم
 مقام اذا الواجب لا يكون بدون خوف وان ادركه فلا بد من تقدير
 لان اسس بالمعتمد يجوز ان يكون على الفرس رسي استقرار العلقه بالاستقرار وقيل
 لان العام العاقل العام اذا حذف استقلال خبره الى الطرف نفس استقرار
 الغير فيه قيل انه اول من الاول لانه لا يلزم تقديره الى بل من الاستقرار بخبره
 حتى يختص بهذا الاسم وفيه ان يفي بوجود المناسبة في البعض وابقى السواء
 يصح مطلقا وانما في بعض هذا القائلين بالاستقلال وانما عند التعديل به فليس ان
 الطرف سمي استقرارا لعدم اليقين قال الطرف روي السرا في ان لا يغير حذف مع
 السكون وروي على وروي بالقياس الى انه استقلال الى الطرف لانه لو كان لقوله كان
 فوادي عندك الامراج ويعلق عليه كقولنا لا يا نخلة من ذات طرق عليك
 روي السرا في شيب عنه الحال لقوله تعالى فقل في الجنة خالدين فيها لا يملكها
 ثم قال لا يدل تم لو لم يكن كما قيل في حذف وروي في الطرف جدد ونصب الحال خبره
 الكل من وجه كيف وقد قال بسببه في نحو المليل في حوزت بربره والاني ارضى
 انه يجوز رفع النفس بتقديرها صاحبها في انفسها ونفسه بتقدير انفسها التي هي
 المعنى ان سببه مال المليل عن حوزت بربره والاني ارضى بتقديرها
 ينطق بها كما في وجاب بانفسه بتقديرها صاحبها في انفسها ونفسه بتقدير
 انفسها انفسها لا فقها على ان كانت جادة ثم اكله وجاز ان كان من المحذوف
 كقوله تعالى ابي قادرين اي ابي بجها قادرين وجاز ان كان من المحذوف
 كقوله ثم وخلصه من النار قال انما زعموا انهم ارجع في ربيحت الكل
 ليس بل في كونه تائيدا للضمير في الطرف كيف ويجوز ان
 يكون تائيدا للضمير في قوله على محذوف بوجهين وروي في قوله

رتبة العددي البيت اثنتي عشر ايضا كونه تأكيداً للمعنى المستقر في الظرف كونه
 وان يكون تأكيداً للضوابط في نحو لا على حدة صرح به البعض وكذا اوردته العددي البيت
 اثنتي عشر ايضا فيه فلم يجوز ان يكون موطناً للاسم الدائم والمجوزية التقديم والخرير
 فان قلت حمل ذلك على ان الظرف جازم لا يلاقى الفعل في تركيبه فلم يلد على
 مثل طلبه مكانه ليس خيراً بالقياس اليه على ان صاحب الحق قال قال ابو الفتح
 في عليك ووجه البناء السلام ان الاول على على العطف على ضمير الظرف على
 تقديم الظرف على العطف عليه وقد عترض بأنه يخص من ضرورة اخرى وهي ان
 مع عدم الفعل وجوب ان عدم الفعل السهل بوجه في الشكر بوجه على سائر
 والعدم حتى قبل ان يقيس انتهى بخلاف ما اذا قد رتب اسم الفاعل لان
 الفاعل من حيث هو ليس بمكانة بخلاف ما اذا وقع بعد حرف الاستفهام او النفي فانه يلد
 به بالنظر اليه بل من حيث انه معنى الفعل فلا يتحقق كسك زيدا في الدار كونه او ماني العلم
 انه فان اسم الفاعل المقدم عليه وان كان كمالاً لم يكن له من حيث هو نظر الى فاته
 بل من حيث انه معنى الفعل قوله لا بد من متعلق قال الرضي في ان لا يلائمها قبل الصواب
 ان الخبر لا يلائمها قبل الصواب ان الخبر هو الفعل المندرج في الظرف او ليس المقصود
 الاخبار عن زيد مثلاً بالوجود بل انه معلوم ولا بالظرف ووجه بدون اعتبار المقدر ان
 معنى قوله زيد في الدار ان المقدم هو شي آخر فالمراد بها هي ان الظرف في الحقيقة
 وجوده لا بد من حصوله او قيامه او قعوده او غير ذلك فان وقع ما قبله في حيث لا في
 الظرف لا بد من مظهر من مظهره في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى امر
 آخر قوله كالا استفهام قال الرضي انما كان للاستفهام ويطرح عما يفرغ من الكلام
 من حيث المصدر لان السمع في الكلام الذي لم يمدد بالمعنى على المصدر فلو جاز ان يمدد
 ممدد بالفرق لم يمدد السمع الا بالسمع كذا في الميزان لم يمدد الى ما قبله بالتفريق او غير ذلك
 ممدد من الكلام فيشوش ذلك فانه فان معناه وانما يكون لم يمدد
 الوجه لان يقول فان معناه اي شخص الحكم فان الاختلاف بين الجمهور والخاص